مجمـــــــوعـــــة المحاضـــرات الخاصـــة

بالدكتـــــور / حـــــاتم القرنشـــاوى

بسم الله الرحمن الرحيم

اذا اعتبرنا ان الدور الرئيسى للادارة ـ على مستوياتها المختلفة ـ هو اتخاذ القرارات او بعبارة اخرى الاختيار بين مختلف البدائل المطروحة ـ فان اتخاذ قرار الاستثمار يعد واحدا من اهم تلك القرارات ان لم يكن اهمها على الاطلاق.

فقرار الاستثمار يعنى فى جوهرة تخصيص جانب من او كل الموارد الاستثمارية "المحدودة" لمشروع يعينة من من بين عدد من المشروعات المطروحة. وتتبع صعوبة القرار واهميتة فى ذات الوقت من ان الموارد الاستثمارية المتاحة عادة ما تكون اقل بكثير من المطلوب لتنفيذ الافكار الاستثمارية المطروحة سواء كان ذلك على مستوى المنشأة او الوحدة الاقتصادية او على مستوى الاقتصاد القومى ككل.

وفى ضوء ذلك فان من الضرورى ان يكون لدى الادارة من البيانات ما يمكنها من اتخاذ القرار الملائم باختيار هذا المشروع او ذاك والمضى فى تنفيذه على اساس سليم ودقيق.

وعلى مستوى المنشأة الانتاجية او على مستوى شركات الاستثمار ووسطاء التمويل وعلى سبيل المثال عادة ما يبدأ المشروع بفكرة عامة قد تنشأ لقصور فى مرحلة من المراحل الانتاجية او لابتكار صناعى جديد تبدو امكانية استغلالة اقتصاديا او لتزايد فى الطلب على سلعة او خدمة معينة ... الخ. ولاشك ان "الافكار العامة" لايصح ان تتخذ اساسا لقرار قبل ان تخضع كل على حدة لدراسة تفصيلية لجوانبها المختلفة سواء من حيث الامكانيات المطلوبة والمتاحة لتنفيذها فنيا واداريا وماليا ـ او بعبارة اخرى قابليتها وصلاحيتها للتنفيذ ـ وكذا من حيث العائد المتوقع من تنفيذها ومقارنة هذا العائد بما يتوقع ان تحصل علية المنشأة نتيجة تنفيذ "الافكار البديلة" المتنافسة على الموارد الاستثمارية المحدودة وذلك للوصول الى قرار الاستثمار الذى يتوقع ان يحقق للمنشأة اعلى معدل للعائد على مواردها المتاحة ويطلق تعبير "دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية" على هذه الدراسة التفصيلية لفكرة الاستثمار والتى تخرج بها من نطاق الفكرة

العامة الى صورة "المشروع الاستثمارى" القابل للتحليل والمقارنة بغيرة من المشروعات والذى يصلح كأساس لاتخاذ القرار (١) .

ولعلة من الملائم هنا ان نميز مايطلق علية الدراسات المبدئية للجدوى PRE-FEASIBILITY STUDIES ودراسات الجدوى Feasebility Studies — وتهدف الدراسات المبدئية عادة الى القاء بعض الضوء على الافكار المقترحة للاستثمار — دون الدخول فى التفصيلات الدقيقة مثل التعرف على مدى توافر المواد الخام او الوسيطة المطلوبة او مدى الحاجة الى منتجات المشروع او الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذة او التعرف بصورة كلية على الموارد المالية او الفنية المطلوبة لتنفيذ المشروع.

وتستخدم هذه الدراسات المبدئية اما كأساس لاتخاذ قرار باستبعاد بعض الافكار التى يبدو واضحا من تلك الدراسة عدم جدواها فنيا او اقتصاديا وبالتالى تركيز الدراسة فى تلك الافكار التى تبدو جدواها بصورة مبدئية . كما قد تستخدم هذه الدراسات للترويج للمشروعات المقترحة بطرحها على المستثمرين او الشركات المتخصصة لاقناعهم باعتبار المشروع صالحا للدراسة التفصيلية وبالتالى اجتذابهم للقيام بتلك الدراسة او تمويلها وتنفيذ المشروعات اذا ثبتت الدراسة المتكاملة جدواها فنيا واقتصاديا .

---

(١) تختلف طريقة تحديد المجالات المطلوبة فيها الاستثمار ومن ثم المشروعات المعينة — فى النظم المخططة عنها فى النظم التى لاتتبع اسلوب التخطيط حيث يتم وضع اطار للخطة يحدد الدخل المطلوب تحقيقة والاستثمارات الكلية اللازمة فى ضوء اهداف التنمية المحددة ويتدرج الى تحديد الاستثمارات القطاعات ومن ثم تحديد الاستثمارات اللازمة للمشروعات كل قطاع على حدة ثم تجرى دراسة واختيار لمشروعات التى تؤدى لتحقيق الهدف المنشود وفى ضوء التكامل والتنسيق بين مختلف القطاعات والمشروعات ومن ناحية اخرى فقد يجرى العمل على اعداد اطارات للمشروعات الاستثمارية يتم التنسيق بينها على مستوى القطاع ثم على مستوى الاقتصاد القومى ككل لتكون ما يعرف بالخطة الاستثمارية وتختلف بالطبع درجة الشمول فى هذه الخطة فى النظم المختلفة وطبقا للكفاءات المتاحة للقيام بالعملية التخطيطية .

اما دراسة الجدوى Feadibility Stueقيقصد بها ـ كما سبق وذكرنا ـ الدراسة التفصيلية للافكار التى امكن تبين جدواها بصورة مبدئية وتشمل تلك الدراسة حجم ونوع الطلب على منتجات المشروع ـ سلعية او الخدمية ـ وما قد يتطلبة ذلك من تحليل لنشاط القطاع الانتاجى الذى سيضم المشروع مستقبلا او الوضع الاقتصادى بصفة عامة ثم دراسة مواصفات المنتج المطلوب او مجموعة المنتجات الاصلية والفرعية واسلوب انتاجها وحجم الانتاج ونوعية العمالة المطلوبة واعدادها واجورها ومدى توافرها ومصادر المدخلات المادية اللازمة للمشروع ـ مثل الالات او المواد الخام ـ ثم دراسة الموقع الملائم للمشروع والاطار القانونى وقد تمتد الدراسة لتشمل علاقة المشروع بالمشروعات المثلية او المنافسة ومدى تأثر المشروع وتأثيرة فى الواقع الاقتصادى المحيط به مثل تأثيرة على ميزان المدفوعات او على ايراد الحكومة او توزيع الدخل .

وتتم ترجمة نتائج هذه الدراسات فى شكل قوائم للانفاق والعائد المتوقع من المشروع وتقترح لافضل اشكال التمويل فى حدود ما هو متاح او مايمكن الحصول علية وتنتهى بتقدير لاربحية المشروع الخاصة او الاجتماعية طبقا للمعايير التى يحددها المسئول عن الاستثمار . (١)

---

(١) تهتم جهات عديدة بدراسة الجدوى للمشروعات المختلفة وتختلف المعايير التقيمية من جهة لاخرى طبقا لاهتماماتها ودورها بالنسبة للمشروع المقترح فالمستثمر قد يهتم بدراسة ربحية المشروع الخاصة بينما يهتم المقرض بالوقوف على مقدرة المشروع على تحمل اعباء خدمة القرض بينما قد تهتم السلطات الحكومية باثر المشروع على ايراداتها فى حالة تنفيذه او على توزيع الدخل فى الاقليم المعين او بأثرة على ميزان المدفوعات ـ كما سيأتى بيانة . وينعكس هذا التباين فى المعايير على الاولويات التى تتقرر للمشروعات المختلفة .

وسنناقش فى الفصلين التاليين العناصر المختلفة التى تتضمنها دراسة الجدوى مع تطبيقها على فكرتين للاستثمار فى قطاعى السياحة والصناعة • وجدير بالذكر ان الفصل من هذه العناصر تحكى فى المقام الاول وقد جرى بقصد تسهيل الدراسة فحسب حيث انها كما سترى مترابطة ومتداخلة الى حد بعيد • كما ان ترتيب العناصر فى الدراسة لايعكس اهميتها بحال او يعبر عن خطوات يلزم اتباعها بحرفيتها فى دراسة كل مشروع حيث ان نوعية نشاط المشروع المقترح وظروفة والجهة القائمة بتنفيذة او تمويلة قد تؤثر الى حد كبير فى الاهمية النسبية لتلك العناصر فلاشك ان الاهمية النسبية لعنصر الطلب او مدى عمق الدراسة المطلوبة لمواصفات المنتج ستختلف فيما اذا كان القرار المطلوب خاصا بتكوين مشروع جديد يطرح انتاجة من السلع او الخدمات فى السوق لاول مرة عما اذا كان القرار خاصا بتطوير مشروع قائم او باضافة مرحلة جديدة الية رغم ان كلاهما قرار استثمارى يتطلب دراسة الجدوى لتنفيذة •

الباب الاول

مشاكل الاختيار

يمكن القول بشيء من التبسيط ـ ان قرار الاستثمار منذ بدايته كفكرة او اقتراح مرورا بمرحلة دراسة الجدوى يتطلب فحص مجموعة من الاختيارات او البدائل واتخاذ قرار بشأن كل منها . ولعلنا نذكر هنا ان قرار الاستثمار يعني تفضيل الامتناع عن الاستهلاك الفوري لموارد معينة متاحة على امل ان تدر عائد اكبر في مدى زمني معين يمكن من زيادة الاستهلاك في المستقبل وبعبارة اخرى ان القرار هذا اختيار بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل .

وعند اعداد المشروع الاستثماري ـ اي اجراء دراسة الجدوى ـ يجب ان تأخذ في اعتبارة ثلاثة امور :

اولا : ان الموارد المواد تخصصها للاستثمار محدودة نسبيا سواء على مستوى المنشأة او مستوى المجتمع ككل ـ بمعنى ان هذه الموارد اقل من الطلب الموجود عليها (وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية في حقيقة الامر) .

ثانيا : ان القاعدة العامة هي ان للموارد المتاحة استعمالات متعددة وان قرار تخصصها لاستعمال معين يعني التضحية بالعائد الذي كان سينشأ عن الاستعمالات الاخرى البديلة .

ثالثا : ان تحقيق الهدف الانتاجي المطلوب يمكن ان يتم في معظم الاحوال باساليب متعددة وبتوليفات مختلفة من عناصر الانتاج (١) .

---

(١) لاشك ان عدد الاساليب والتوليفات المتاحة والصالحة فنيا واقتصاديا يتوقف في ناحية من على الاقل على درجة التفصيل في مواصفات الهدف الانتاجي او الخدمي المطلوب تحقيقة وعلى سبيل المثال لو تم تحديد الهدف بان اضافة ١٠٠٠ سرير الى الطاقة الفندقية في القاهرة سيكون امامنا توفير هذه الخدمة بفنادق تتراوح درجتها بين نجمة واحدة الى خمسة نجوم وباستخدام معدات انشائين كثيفة العمل او كثيفة ارس المال وبما يترتب على ذلك من كفاءات في احتياجات العمالة والتمويل .. الخ . او اذا تم تحديد الهدف بانة اضافة ١٠٠٠ حجرة الى الطاقة الفندقية

ومحدودية الموارد المذكور فى اولا تعنى انه من الضرورى التأكد من استخدام هذه الموارد بالصورة التى تحقق اكبر عائد ممكن ـ للمنشاة والمجتمع ـ ويتطلب ذلك بالتالى دراسة الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة وتقدير العائد المترتب على كل منها كما يتطلب كذلك تحليل كافة الوسائل البديلة ـ و الصالحة فينا على الاقل ـ لتقديم الخدمة او انتاج السلعة فى الوقت المحدد والمكان المناسب بالحجم المطلوب ولمواصفات التى تلائم مستهلكى السلعة او الخدمة ـ وعلى ضوء البيانات المتوافرة من الدراسة والتحليل تجرى المقارنة من البدائل لاختيار البديل او الصورة التى تحقق الهدف المطلوب باعلى كفاءة ممكنة فى استخدام الموارد المتاحة (٢) .

ولاشك ان من الصعب وضع تصنيف شامل للاختيارات التى تواجة المستثمر باعداد دراسة الجدوى او الفصل بين هذه الاختيارات وتلك اذ ان هناك درجة كبيرة من التداخل والترابط بين الاختيارات المختلفة . فاتخاذ قرار بشان نوعية المستهلك المطلوب خدمتة قد يعنى تحديد مواصفات للمنتج تؤدى الى تضيق مجال الاختيار المتاح بين اساليب الانتاج وهكذا . على تنفيذه يؤدى لاعطاء اوزان مختلفة للاختيارات المطروحة فاعتبارات تنمية المجتمعات المحلية ـ على سبيل المثال ـ قد تؤدى لتفضيل موقع دون آخر لاقامة المشروع على الرغم من تساوى الميزات الاخرى المتاحة فى كل الموقعين هذا اذا كانت الجهة القائمة بالمشروع جهة عامة فى حين ان هذا القرار قد لايمثل اهمية معينة لدى مستثمر خاص يقوم بتنفيذ المشروع.

وعموما فان المعيار المستخدم لتصنيف الاختيارات وترتيبها فى هذا الفصل هو تسهيل الدراسة والعرض فى المقام الاول وبيان الاعتبارات المختلفة التى تؤثر على عملية

... بالقاهرة من مستوى خمسة نجوم وفى خلال ٦ شهور فان مجال الاختيار يضيق كثيرا عن الحالة الاولى وسيتم مناقشة هذا الموضوع بتفصيل اكبر فى البند (٣٠١ من هذا الباب.

(٢) من الواضح ان اعداد دراسة الجدوى بهذا المفهوم يتطلب تعاون فريق من الفنيين (بمختلف تخصصاتهم حسب نوعية النشاط والذين يقومون باعداد البدائل الفنية ودراستها) ...

الاختيار وتساعد على اجراء الموازنة بين العائد والتكلفة فى كل حالة من وجهة النظر الاجتماعية (٣) .

١٠١- القطاع والصناعة :

يعتبر قرار اختيار القطاع والصناعة التى يتم الاستثمار فيها المهمة التالية التى تواجة المستثمر - او المخطط - بعد اتخاذ قرار تحديد حجم الموارد التى ستخصص للاستثمار . وفى المجتمعات التى تاخذ بنوع من التخطيط الاقتصادى فان عملية اختيار القطاع والصناعة تجرى فى اطار الاهداف الاستراتيجية والاولويات المحددة فى الخطة والتى تاخذ فى اعتبارها مدى توافر عناصر الانتاج المختلفة ودرجة التكامل الموجودة او المطلوبة بين القطاعات المعنية محجم الطلب المقدر ... الخ .

فاذا اعتبرت الخطة ان من اهدافها الاساسية - على سبيل المثال - الوصول الى درجة من الاكتفاء الذاتى فى بعض المنتجات الزراعية فسيترتب على ذلك توجية جانب رئيسى من الاستثمارات لقطاع الزراعة وللانشطة الصناعية والمغذية لهذا القطاع وللمحاصيل المستهدف زيادة انتاجها على وجة الخصوص وهكذا . وبعبارة اخرى فان جهاز التخطيط يقوم باجراء عملية التوزيع القطاعى للاستثمارات ويضمن ذلك فيما يعرف احيانا بالخطة الاستثمارية وتتراوح درجة التفصيل فى الخطط المختلفة ما بين التحديد العام لحجم الاستثمارات المدرجة - او المتوقعة او المطلوبة - فى كل قطاع وبين التحديد التفصيلى للصناعات والمشروعات التى سيتم الاستثمار فيها * .

... وخبرات الادارة والتمويل الاقتصاديين وليس عمل فرد واحد او خبراء من تخصص معين فحسب .

(٣) المقصود بوجهة النظر الاجتماعية هنا اثار الاختيار الاقتصاد القومى ككل او عن القطاعات المرتبطة بالمشروع والتى لاتؤثر مباشرة فى الربحية الخاصة للمشروع موضع الدراسة .

وفى الحالات التى يكون للنشاط الخاص فيها دور فى عملية التنمية فان الخطة الاستثمارية تحدد — او ينبغى ان تحدد حجم الاسهام المطلوب — او المتاح — لهذا النشاط فى القطاعات المختلفة . وتتراوح الوسائل التى قد تستخدمها الدولة فى توجية مشروعات النشاط الخاص للمجالات المطلوبة ما بين التحديد المباشر — مثل اشتراط موافقة جهة حكومية مختصة على قيام اى مشروع من المشروعات وتقوم تلك الجهة بالموافقة فقط على تلك المشروعات التى تتفق مع برنامج الاستثمار او الخطة الاستثمارية وذلك حتى يتم تحقيق الهدف المطلوب فى المجالات المختلفة او فى بعضها وحين ذلك تمنع الموافقة على اى اضافات جديدة فى هذه المجالات ويتم توجية باقى الاستثمارات للمجالات التى لم تكتمل فيها الاستثمارات المطلوبة .

وقد تقوم الدولة باستخدام كل الحوافز المختلفة مثل تقرير اعفاءات ضريبية او جمركية او توفير قروض بشروط ميسرة او غير ذلك للمشروعات التى تتقدم للعمل فى المجالات او القطاعات المراد توجية الاستثمارات لها . وقد يتم المزج بين الاسلوبين فى حالات اخرى (١) .

---

* تقوم اجهزة التخطيط باستخدام عديد من الاساليب لاجراء التوزيع القطاعى للاستثمارات المحددة (او لتقدير الاستثمارات المطلوبة لكل قطاع) منها على سبيل المثال جدول المدخلات والمخرجات input-output tables حيث يقدر الطلب النهائى لكل قطاع فى ضوء الاهداف الكلية المحددة سلفا ثم يقدر مستوى لانتاج المطلوب من كل قطاع لتحقيق الاهداف المحددة ومن ثم يقدر حجم الاستثمارات المحلية للقطاع لمزيد من التفاصيل عن هذا الاسلوب وغيره انظر على سبيل المثال :

Griffen ,K., andEnos , J., planning Development, London Addison-Wesley Publishing Company ,1970 pp.75-104 .Also,

Lewis,W.A.,Development Planning ,London ,George Allen&Unwin Ltd ., 1970,

اما فى المجتمعات التى لاتتبع نظام التخطيط او ليس لديها برامج استثمارية فان المستثمر عادة مايعتمد فى اختيارة المبدئى للقطاع على عدد من المؤشرات التى يصل اليها عن طريق دراسة الاقتصاد القومى وانتاجية القطاعات المختلفة ومستويات الربح فيها وهيكل الواردات او الصادرات والوفرة النسبية للعمالة والمدخلات الاخرى اللازمة للانتاج فى كل قطاع وتوقعات الطلب فى المستقبل على منتجات مختلف القطاعات.

---

(١) على سبيل المثال ينص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والخاص باستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة فى مادتة الثالثة على ان "يكون استثمار المال العربى والاجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على ان يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة او تحتاج الى رؤوس اموال اجنبية وفى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة) ويعتمدها مجلس الوزراء ..." وتمضى المادة بذكر ٩ مجالات معينة مع تقرير منح "اولوية خاصة للمشروعات التى تهدف الى التصدير او تنشيط السياحة او التى تؤدى الى خفض الحاجة الى استيراد السلع الاساسية وكذلك المشروعات التى تحتاج الى خبرات فنية متقدمة او الى الاستفادة من براءات اختراع او علامات تجارية ذات شهرة خاصة." ثم ينص فى مادتة السادسة عشر على اعفاء "ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها، وتعفى الارباح التى توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها حسب الاحوال، ومن الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص وذلك كلية لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبداية الانتاج او مزاولة النشاط بحسب الاول ... وتكون مدة الاعفاء ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعة الجغرافى ومدى اهميتة فى التنمية الاقتصادية وحجم راس مالة ومدى مساهمتة فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات طبقا لما يقترحة مجلس ادارة الهيئة ويعتمدة مجلس الوزراء. ويكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الاراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الاراضى لمدة عشر سنوات ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على توصية مجلس ادارة الهيئة الى خمسة عشر عاما."

وعلى مستوى المنشاة او الوحة المستثمرة * فان اختيارا تاليا يجب ان يجرى فى حدود ما هو مسموح طبقا للخطة او القانون او المؤشرات العامة وفى ضوء الموارد الاستثمارية المتاحة ـ لتحديد النشاط المعين الذى تزمع المنشاة الاستثمار فية • ويعتمد الاختيار هنا على عديد من العوامل نذكر منهـا :

أ ـ خبـرة المستثمـر •

ب ـ نشاطة الانتاجى الحالى •

جـ ـ متوسط الربحية فى الصناعة (النشاط) ** ودرجة المخاطرة مقارنا بالانشطة الاقتصادية البديلة •

د ـ نوعية الحوافـز الممنوخـة للصناعـة •

هـ ـ توقعات الطلب على منتجات الصناعة فى المستقبـل •

و ـ درجة المنافسة او الحماية الموجودة او المحتملـة •

ولاشـك ان الدراسةالتفصيلية للعنصرين هـ ،و تنتمى اكثـرالى دراسة الاعتبارات التسويقية المتعلقة بالمشروع والتى سنناقشها فى المرحلة التاليـة •

---

* يستعمل تعبير المستثمر والمنشأة والوحدة الستثمرة هنا كمترادفات بمعنى الجهة التى تتخذ قرار الاستثمار وتعتبـر مسئولة عن دراستة وتنفيذة •

** يقصد بالصناعة هنا اى نشاط اقتصادى منتج فى كل القطاعات ـ اى فى الزراعـة او الصناعـة او الخـدمات •

١٠٣- اختيـــار المنتـــج او توليفـــة المنتجـــات Choice of roduct or product Mix

يعتبر موضوع دراسة مواصفات المنتج او توليفة المنتجات المتاحة واختيار الملائم من بينها من الموضوعات التى لاتحظى بالعناية المناسبة فى الكتابات عن دراسة الجـــدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات على الرغم مما للتباين فى تلك المواصفات وعدم الدقة فى اختيار المواصفات الملائمة من آثار بالغة على اقتصاديات المشروع وعلى الاقتصاد القومى على حـــد سواء .

فمما لاشك فيه ان تحديد مواصفات المنتج له اثرة الكبير على اختيار اسلوب الانتاج Production techniques مما ينعكس بالتالى على نوعية وكمية الموارد المطلوبة للانتاج اى علـــى تكلفة الانتاج عامة واحتياجات المشروع من الموارد النادرة نسبيا (مثل العملات الصعبـــة) وعلى قدرة المشروع على توفير فرص العمالة المحلية وكفاءة استغلال الموارد المتاحة وكـــذا على قدرة المشروع منافسة الواردات او النفاذ الى اسواق التصدير وعلى التطور التكنولوجى فى المجتمـــع .

ولتوضيح ذلك نفترض ان هناك مشروعين للاستثمار فى صناعة السجاد (أ ، ب) وذلك بغرض اشباع احتياجات اسواق المدن المصرية الرئيسية الى جانب تصدير جزء مـــن الانتاج فلوحظ للمنتجات التى يمكن الاختيار فيما بينها لاشباع الاحتياجات فى تلك الاسواق فاننا نجد انها تتفاوت فى مواصفاتها بين السجاد والصوف اليدوى ذو التوحيدات المختلفة من الجودة (أى ٣٦ عقدة / ١٦ عقدة / ٩ عقدة ... الخ والسجاد الصـــوف الميكانيكى بانواعة (ويلتون / اكسمنتر / موكيت ... الخ) .

وكلها يمكن اعتبارها فى حدود معينة بدائل بالنسبة لقطاع عريض من تلك الاسواق (*)

ولوافترضنا تحديد نفس الهدف الانتاجى من متر مربع لكلا المشروعين وان المشروع أ اختـــار السجاد اليدوى ٩ عقدة بينما اختار المشروع ب السجاد الميكانيكى من نوع ويلتون فان الانفاق

الاستثمارى للمشروع الاول سيكون اقل بكثير من المشروع الثانى وسيركز اساسا فى الارض والمبانى والانوال الخشبية المصنعة محليا (أى ان احتياجاته من العملة الصعبة ستكون محدودة) بينما يحتاج المشروع الثانى الى استيراد الانوال وملحقاتها من الخارج مما يعنى ان جانب كبيرا من انفاقة الراسمالى سيكون بالعملة الصعبة. وفى نفس الوقت فان المشروع أ سيوفر فرص عالة كبيرة للعمال المحليين سواء فى صناعة السجاد او فى صناعة الانوال بينما سينتج المشروع الثانى فرص عالة محدودة وسيكون للمشروع أ قدرة اكبر على النفاذ فى اسواق التصدير بينما المشروع ب ستكون له قدرة محدودة على النفاذ فى تلك الاسواق .... الخ. ويديهى انه لايمكن انتاج السجاد ٩ عقدة مثلا بانوال ميكانيكية او العكس لان كلا منهما وليد تكنولوجيا مختلفة عن الاخرى*. وبعبارة اخرى فان كل تكنولوجيا ترتبط بمجموعة من المنتجات المحددة المواصفات من حيث النوع والجودة ووسائل معينة لانتاج هذه المنتجات وطالما تم تحديد مواصفات المنتج فان مجال الاختيار بين اساليب الانتاج يضيق او يكاد ينعدم وينطبق هذا بنفس الدرجة على صناعة النسيج او صناعة الصلب.

واذا نظرنا للتطور التاريخى للمنتجات ووسائل انتاجها سوف نجد ان هذا التطور قد حدث كاستجابة للتغير فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية او السياسية او الثقافية فى

---

* لاشك ان فى التحليل المتقدم نوعا من التبسيط بغرض الايضاح حيث ان جانبا من هذه المنتجات ـ مثل اليدوى ٢٦ عقدة له سوق فرعية Smb Market ولايمكن ان تعتبر المنتجات الاخرى بدائل كاملة على الاقل فى هذه السوق لمزيد التفصيل انظر:
El-Karanshovy,H.A.S Choice of carpet Weaving Technology in Egypt Glasgow,Strathclyde University(Unpublished)1975 pp.143-184.

*تعرف التكنولوجيا هنا بانها الطرق التى يتم بها انتاج السلع او الخدمات وطبيعة او مواصفات السلع المنتجة لمزيد من التفصيل راجع:
Stewart,F.,On Trade and Development ,A paper presented at the cambridge conference on Development. September 1972
El-Karanshawy,H.A.S., Choice of Op. cit.

البلاد التى حدث فيها ذلك التطور ومؤدى ذلك ان بعضا من هذه المنتجات ستكون غير ملائمة لبلاد اخرى لها هيكل اقتصادى واجتماعى مختلف - بما فى ذلك الوفر نسبة للموارد المختلفة ونوعية تلك الموارد او لها مواصفات سياسية او ثقافية مختلفة تماما .

وعلى سبيل المثال فان النمو المتزايد لانتاج الاستهلاكية الفاخرة* Luxury Consumption goods فى الدول المتقدمة فسنجد ان ذلك يعكس ضمن اشياء اخرى ارتفاع متوسط الدخل الذرى فى تلك البلاد ونمط الاستهلاك السائد فيها وفى نفس الوقت فان المواصفات الاضافية التى تعكس درجة عالية من الرفاهية فى الجودة Sophistication فى تلك السلعة انما تعكس اتجاه المنشآت الانتاجية الى التنافس فيما بينها فى مجال المواصفات الاضافية والجودة الفنية Technical Sophistication لمنتجاتهم بدلا من التنافس فى خفض اسعار تلك المنتجات . وبعبارة اخرى فان تطور هذه المنتجات لايعبر عن ذلك المفهوم التقليدى للتطور الفنى بمعنى التوفير فى عنصر او اكثر من عناصر الانتاج اللازمة لصنع نفس الكمية من السلعة او الاحلال بين العناصر مما يؤدى بالتالى لخفض تكلفتها وانما قد تعكس زيادة فى استهلاك الموارد بصفة عامة لانتاج سلع ذات مواصفات زائدة Over Specified تزيد عن درجة رفاهية السلعة فى الاستخدام وان كانت لاتغير الوظيفة الاساسية للسلعة - مثل جهاز التليفزيون ذو التحكم من البعد مثلا مقارنا بالجهاز العادى - وبالطبع فان تقبل المستهلك لمثل هذا التطوير الذى يتضمن زيادة فى سعر السلعة انما يتبع من طبيعة النمط الاستهلاكى الترفى لهذا المستهلك ومستوى الدخل الذى يسمح له بممارسة هذا النمط .

وسلع بمثل هذه المواصفات لايجوز اعتبارها ملائمة لبلاد فى طريقها للنمو وذات دخل فردى منخفض وموارد استثمارية محدودة وتعانى فى كثير من الاحيان من البطالة فى صورها المختلفة ولكن اذا ما تم استجلاب هذه السلع الى البلاد النامية Developing countries

---

* ليس المقصود هنا السلع الكمالية بمفهومها التقليدى وانما المقصود السلع التى تحصل

وخاصة اذا ماتم تجميعها (او انتاجها) محليا فانها تعمل على انشاء نمط استهلاكى شبية بذلك السائد فى البلاد المتقدمة رغم التفاوت الكبير فى المناخ الاقتصادى بين تلك البلاد ومايسببة وجود هذا النمط من آثار غير مواتية على حجم السوق للسلع الاخرى التى قد تكون اساسية وتحل الادخار المتاح وعلى تخصيص الموارد بصفة عامة .

ويمكن تعريف المنتج الملائم * فى ضوء العرض السابق ـ بانه المنتج الذى تتناسب مواصفاته مع الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للدولة . ويؤخذ فى اعتبارة بالتالى توافر عناصر الانتاج المختلفة . وفى نفس الوقت يساعد او على الاقل لايعوق تحقيق اهداف التنمية بما فيها التطور التكنولوجى ** . وهذا يعنى ان المنتجات الملائمة ستتفاوت من بلد لآخر . وفى نفس البلد خلال مراحل نموها المختلفة .

ولاشك ان اختيار المنتج الملائم ذو المواصفات التى تتناسب مع احتياجات المستهلك ونوية استخدامة للسلعة وكذا موارد واهداف الاقتصاد القومى سيؤدى الى عديد من الاثار المواتية للمشروع وليس للاقتصاد القومى فقط فان التخلص من المواصفات الزائدة ـ مع المحافظة على جودة اداء الوظيفة الاساسية للمنتج يعنى تخفيضا فى تكاليف الانتاج مما قد يؤدى لمزيد من المبيعات كنتيجة لانخفاض السعر كما قد ينتج عن الدراسة التفصيلية للمواصفات واستبعاد الزائد منها او تعديلة احتيار اساليب للانتاج تتلائم مع الوفرة النسبية لعناصر الانتاج المتاحة محليا مما يؤدى بالتالى الى انخفاض فى تكاليف الانتاج وينعكس على اربحية المشروع الخاصة الى جانب مايؤدى الية من كفاءة اعلى فى استغلال الموارد المتاحة .

---

*مواصفات الاستهلاك الترفى .

** يفترض ذلك ان لدى الدولة وثيقة محددة ـ مثل الخطة ـ او برنامجا معينا يحدد اهداف القطاعات الاقتصادية المختلفة وفى نفس الوقت فان هذا التعريف حين يمزج بين البنية الاقتصادية الموجودة وبين اهداف التنمية الاقتصادية انما يؤكد ضمنيا اهمية معيار اشباع الحاجة فى تعريف المنتج الملائم وبعبارة اخرى فان المنتج الملائم هنا سيكون هو المنتج الذى يشبع حاجة المستهلك تماما لكنها لايشبعها باكثر من

ومن ناحية اخرى يجب التأكيد على اهمية المنتجات الفرعية للمشروع وليس المنتجات الرئيسية فقط ـ فى حالة تعدد المنتجات ـ اذ ان دراسة هذه المنتجات والتفاوت بينهما قد يكون اثر حاسم فى تقرير اربحية المشروع ككل كما فى حالة المشروعات الخاصة بالتصنيع الزراعى مثلا او بعض الصناعات المعدنية فانتاج سكر المنجنيز بقصد تصنيع السكر مثلا يترتب علية توافر كميات من العرش الاخضر التى يمكن استخدامها فى تغذية الحيوان او فى رفع الكفاءة الانتاجية للتربية عن طريق تقليبها فيها . ولكن استخدامها كعلف يعنى مزيد من الايرادات فى الوقت الذى يمكن فية استخدام مخلفات الحيوان فى عملية التسميد وهكذا فى حين قد لاتتوافر فية صناعة القصب مثلا نفسهذه الامكانيات وبعبارة اخرى فانه ينبغى دراسة بدائل مختلفة لتوليفة منتجات المشروع Project product Mix واختيار تلك التوليفة التى تحقق اقصى كفاءة ممكنة فى استغلال الموارد المتاحة .

وفى نفس الوقت فانة من الضرورى ان نأخذ فى اعتبارنا عند اختيار منتج او توليفة منتجات تأثير ذلك الاختيار على احتمالات توسع المشروع فى المستقبل . فقرار انتاج قمصان من القماش النايلون مثلا يعنى ان طلبا سينشأ على هذا القماش وعلى غزل النايلون وبالتالى فان ذلك سيؤثر على توزيع موارد المشروع فى حالة التوسع الرأسى فى اتجاة تلك الصناعات كما ان نفس الشىء سيصدق على مستوى القطاع الصناعى ككل ويزداد ذلك التأثير بالطبع فى الصناعات او الانشطة التى تتمتع بدرجة عالية من الروابط الامامية او الخلفية .*

** اللازم :

Just fulfil not over fulfil the need
See/ El Karknshawy,H.,op cit .P.7 also stewat ,F.Choie of Technique in Developing countries . Journal of Development Studies , Vol 9, No.1 pp.109 - 114

* لاشك ان مدى الاختيار من البدائل فى الجولات التالية للتصنيع يكون اكبر فى حالة البدء بصناعات اساسية كصناعة الصلب مثلا عنها فى حالة البدء بصناعات استهلاكية او عموما لمنتجات نهائية ـ كخدمة القناديل الفاخرة مثلا ـ فالصلب يمكن أن يستخدم فى صنع الفئوس او الالات الصناعية المعقدة فى حين ان مواصفات المنتج النهائى تحدد اسلوب

وتتضح اهمية اختيار مواصفات المنتج ليس فقط فى حالة الانتاج المحلى وانما فى حالة الانتاج للتصدير كذلك خاصة اذا ماأخذنا فى الاعتبار صعوبة منافسة الانتاج الحالى للدول المتقدمة فى اسواق تلك الدول ولذا فان مما لاشك فيه ان احتمالات التصدير ستكون اكبر فى كثير من حالة دراسة احتياجات المستهلك فى الدول النامية من السلع المختلفة وتصميم المنتجات كيف تتلائم مع تلك الاحتياجات مما يحمل نفس الاثار التى تحدثها عنها للسوق المحلى . ومن ناحية اخرى فان العمل على استحداث منتجات جديدة للتصدير الى اسواق الدول المتقدمة عن طريق دراسة احتياجات المستهلك فى تلك الدول واختيار المواصفات التى تعكس مزايد الانتاج فى الدول النامية سيؤدى لدرجة اكبر من النفاذ الى تلك الاسواق وليس من الضرورى على الاطلاق ـ كما يفهم البعض ان تقتصر تلك المنتجات على السلع البسيطة او اليدوية وانما يمكن ان تضم سلعا ذات محتوى تكنولوجى متقدم بشرط ان تعكس كفاءة الدولة فى انتاجها ـ مثل السلع التى تتطلب درجة كمالية من المهارة او توافر موارد طبيعية معينة .... الخ

١٠٤ـ اسلوب الانتاج . حجم الانتاج :

١٠٤١ ـ اسلوب الانتاج :

ربما لم يحظى موضوع من الموضوعات نظرية التنمية بقدر من النقاش مثلما حظى به موضوع اختيار اسلوب الانتاج وذلك لما يرتبط بهذا الاختيار من آثار عديدة على الاقتصاد القومى ككل وعلى عديد من المتغيرات فيه . ورغم ان نوعية التحليل التى يتحدد على اساسها الاختيار على المستوى القومى تختلف بالضرورة عن تلك المستخدمة على مستوى المشروع كما تختلف معايير الاختيار بين المستثمر الذى يهدف الى تحقيق خاص وبين المشروع العام الذى يستهدف فى المقام الاول الاسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا ان هناك قدر من العوامل التى قد تجمع بين معايير الاختيار بالنسبة للمشروع فى الحالتين

خاصة فى المدى الطويـــل .**

ورغم انه من الصعب الوصول الى تعريف جامع مانع لمقصود باسلوب الانتاج فاننـا نستعمل تعبير اساليب الانتاج هنا بمعنى التوليفات المختلفة من المدخلات ـ مثل العمل وراس المال والمواد الوسيطة ... الخ . التى يمكن استخدامها لتحقيق هدف انتاجـــى محدد والمراحل المختلفة التى يمر بها الانتاج . ولاشك ان تحديد مواصفات الهـــدف الانتاجى هنا مسألة اساسية كما سبق واوضحنا ـ من اجل تحديد عدد التوليفات المتاحـــة وبالتالى مجال الاختيـــار .

ولتوضيح المقصود باساليب الانتاج فى المجالات المختلفة نفترض ان الهدف المحدد بناء ١٠٠٠ وحدة سكنية من المستوى المتوسط فى مدى زمنى معين فان تحقيق هذا الهدف يمكن ان يتم عن طريق استخدام عدد كبير من العمال يعملون بادوات بسيطة ويستخدمـــون فى البناء الطوب الاحمر والاسمنت والخشب ويمكن ان يستخدم عددا اقل نسبيا من العمال مع خلاطات نصف آلية للخرسانة واستخدام الطوب والحديد وخلطة الخرسانة فى البناء او أن تستخدم معدات آلية مع عدد محدود من العمال ووحدات من الحوائط . الاسقف الجاهزة ويلاحظ ان نسبة العمال الى الالات تتفاوت بين هذه الطرق ويطلق على الاسلوب الاول الذى يستخدم عددا كبيرا من العمال وكمية قليلة من المعدات" راس المال " اسلوب كثيف العمالة Labourat intersive بينما يسمى الاسلوب الثالث الذى يتطلب كمية كبيرة مـــن راس المال واعداد قليلة من العمال ـ لانجاز نفس حجم الانتاج ـ اسلوبا كثيف راس المال

---

* الانتاج فى المراحل التالية كنتيجة لتحديد نوعية المدخلات كما هو فى مثال قمصان النايلون .

** ليس هناك مجال للدخول فى تفصيلات المعايير المختلفة بتفاصيل الاعتبارات النظريـــة التطبيقية المتعلقة بها ويمكن لمن يريد مزيد من التفصيل ان يراجع على سبيل المثال :

Sen,A.K. Choice of Techniques/AnAAspect of the therory of Planned Economic Development ,3rd ed. Oxford.Basil Blakwell,1972

Sutc liffe, R,B. Industry and Underdevelopment.London Reading Addison Wesley Pubishing Company ,1971,

Khan,A.R.,"Capital intensity and Effocoency of Factor Use",Rakstan Development Review, Vol.10.No .2 ,1970,PP .233-263

ويترتب على اختيار اسلوب دون اخر تفاوت فى فرص العمالة التى ينتجها كل اسلوب ونوعية العمالة المطلوبة واحتياجات التمويل وبالتالى قد تتفاوت التكلفة الكلية للوحدة المنتجة وذلك بالاضافة الى تفاوت نوعية وكمية المدخلات الاخرى بين هذه الاساليب وكذا خطوات الانتاج ومراحله .

ونستطيع ان نجد امثلة اخرى على نفس النمط من الانشطة الاقتصادية الاخرى حيث يمكن مثلا انتاج الاقمشة القطنية بالانوال اليدوية والانوال النصف الية والانوال الالية وتتفاوت الاحتياجات بين هذه الاساليب لانتاج كمية معينة من امتار القماش — من العمالة كما ونوعا ومن المواد الوسيطة ومن احتياجات التمويل ومصدر — المدخلات (محلى او مستورد) .. الخ .

ونخلص من هذا الى ان اختيار اسلوب الانتاج يحدد الى درجة كبيرة حجم الانفاق الاستثمارى المطلوب وتوزيعه بين البنود المختلفة كما يحدد هيكل العمالة الانتاجية على وجه الخصوص كما يحدد هيكل العمالة والعمالة الانتاجية على وجه الخصوص كما يحدد مصادر المدخلات ومدى الاعتماد على الخارج او الارتباط بالقطاعات المنتجة فى الداخل ويحدد بالتالى هيكل مصروفات التشغيل واحتياجات المشروع من العملات الصعبة . وغنى عن الذكر ان اختيار اسلوب الانتاج لمشروع من المشروعات لابد ان يترك اثره على ميزان المدفوعات وعلى درجة التبعية لتكنولوجية للخارج عن طريق دعم / او تعويق نمو التكنولوجيا المحلية وكذا على مستوى العمالة المحلية وتوزيع الدخل .

وتتوقف الاثار الايجابية او السلبية لهذا الاختيار على المتغيرات المذكورة على مدى ملائمة الاسلوب الذى تقرر استخدامه للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بما فيها توافر عناصر الانتاج ومدى اسهامه فى تحقيق اهداف التنمية .

فعلى سبيل المثال اذا توافرت العمالة الرخيصة المدربة فى منطقة معينة فانه يكون من الملائم دراسة استخدام اساليب الانتاج كثيفة العمالة فى هذه المنطقة فضلا عن الاساليب كثيفة راس المال لما يحققه ذلك من استفادة من العنصر المتوافر نسبيا فى المنطقة

وفى نفس الوقت فان استخدام اسلوب الانتاج كثيف راس المال يماثل ذلك المستخدم فى البلاد المتقدمة التى تعانى من ندرة العمالة دون دراسة لمدى ملائمة المنطقة قد يترتب عليه بالاضافة الى عدم الاستفادة من عنصر العمالة المحلية المتاحة والرخيصة نسبيا تجميل حساب النقد الاجنبى للمشروع وميزان المدفوعات بالتالى - بعبء استيراد الالات والمعدات فى البداية ثم استيراد قطع الغيار والخبراء للتدريب والصيانة وغالبا ما يتطلب الامر استيراد عديد من المواد الوسيطة مثل الزيوت او الصبغات ... الخ . مما يعنى عبئا مستمرا على موارد المشروع من النقد الاجنبى وقد يرفع من تكلفة الانتاج بالتالى بالاضافة الى صعوبات الاستيراد وضرورة تكوين مخزون من تلك المواد وكلها اعباء اضافية على المشروع.

وفى نفس الوقت فان استيراد هذا الاسلوب غير الملائم قد يترتب عليه طرد عدد من الاساليب المحلية الاكثر ملائمة من السوق ليس نتيجة للكفاءة الاقتصادية العالية للاسلوب المستورد وانما كنتيجة للحملات الدعائية لمنتجاته او الاسم التجارى الجذاب الذى يحمله او الدعم او الحماية التى قد ينجح فى الحصول عليها باعتباره "رمزا للتقدم الصناعى" ... الخ ويعنى طرد تلك الاساليب المحلية الملائمة التضيق من فرص التقدم التكنولوجية المحلى وزيادة فى درجة التبعية التكنولوجية للخارج *.

---

* يرتبط ذلك الامر بقضية استيراد التكنولوجيا وعلاقتها بالتكنولوجيا وعلاقتها بالتنمية ومما قد يصوره البعض من ان استيراد التكنولوجيا - وبعبارة ادق استيراد احدث اساليب الانتاج (الالات والمعدات) وكأنما هو الحل الامثل لمشاكل المجتمع المصرى المتشابكة والمتعددة وكوسيلة لاحداث التطور التكنولوجى المنشود . والواقع ان استخدام التكنولوجيا المستوردة سواء كان ذلك فى صورة منتجات مستحدثة او فى شكل خبرة معينة تسهم فى حل مشكلة محددة لن يؤدى فى حد ذاته الى انتقالنا من عصر الفحم الى عصر الفضة بل لايوفر حتى المناخ الملائم لاحداث تطور تكنولوجى ديناميكى يأخذ فى العالم كما يعتقد البعض افضل مافية . والواقع ان التطور التكنولوجى جزء لايتجزأ من عملية التطور الاقتصادى والعلمى فى المجتمع والتكنولوجيا ليست محايدة بمعنى انها كما سبق ان ذكرنا تعكس الى جانب التطور العلمى فى بلادها الاصلية ظروف هذه البلاد الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع الدخل فنيا ومستواه بل وتعكس فى بعض الاحيان صبيغة القيم السائدة فى تلك البلاد ويهمنا ان نؤكد هنا ان الدعوة الى دراسة الاساليب المحلية واختيار الملائم فقط من الاساليب المستوردة ليست دعوة الى الانغلاق التكنولوجى وانما هى نداء للاختيار الرشيد من بين المتاح عالميا الى تنويع مصادر التكنولوجيا حتى لاتقع فى شراك التبعية التكنولوجية .

وعلى النقيض من ذلك فان اختيار اساليب الانتاج التى يمكن ان تتلائم مع عناصر الانتـــاج المحلية ويمكن ان تعتمد الى درجة ممكنة على الامكانيات الصناعية المتاحة فى امدادهـــا بقطع الغيار او خدمات الصيانة فى تعديل بعض مواصفاتها وربما انتاج مراحل كاملة منها انما يعنى الاستغلال الكفء للموارد المتاحة كما يعنى اقلال اعتماد المشروع على الخارج) وبالتالى احتياجة الى العملات الصعبة من ناحية يعنى ـ وربما كان ذلك هو الاهم ـ تتم العلاقـــة التكنولوجية بين المشروع والصناعات المغذية بحيث يمكن تنمية تلك الصناعات وبحيث يمكن ان تستجيب لاحتياجات المشروع تماما سواء فى صيانة معداتها وتطويرها او اضافة وحدات جديدة له فمما لاشك فية ان العلاقة بين صانع الالة ومستخدمها كانت من اهم الدوافع وراء لتطـــور الصناعى والتكنولوجى فى الدول التى حققت درجات عالية من ذلك التطور علاوة على ما تنتجة من فرص للعمالة المحلية وتخفيف للعبء على ميزان المدفوعات.

ويضم اى اسلوب للانتاج عددا من المراحل الانتاجية المختلفة التى تمر بها لمادة الخام او الدخل الاولى حتى يصل الى مرحلة المنتج النهائى ولاشك ان الدراسة لتفصيلية لاساليب الانتاج البديلة وتحليل تلك المراحل ووضع خرائط تدفق العمليات الانتاجية بهـا يساعد فى الوصول الى اختيار افضل توليفة ممكنة من بين تلك العمليات طالما كان ذلك متميزا من الناحية الفنية ـ وذلك بدلا من استيراد خطوط الانتاج.

١٠٤٢ ـ حجـــم الانتـــــاج :

يعتبر الحجم الاقتصادى للمشروع دالة لعديد من العوامل مثل السوق توزيعـــة الجغرافى وطبيعة الطلب فيه وحجم التمويل المتاح والموقع المتاح للمشروع واسلوب الانتاج والاهداف التى يسعى المشروع لتحقيقها * ويترتب على ذلك ان تحرير الحجم.

---

* يقصد بحجم المشروع طاقتة الانتاجية تحت ظروف التشغيل العادية او النمطية وقد يعبر عن ذلك الحجم بعدد العمال او قيمة راس المال او عدد الالات او عدد الوحدات المنتجة.. الخ ويتوقف الاختيار بين هذه المقاييس على هدف الدراسة او نوعية الانتاج للمشروعات او غير ذلك من العوامل. ومن ناحية اخرى فان الحجم الاقتصادى للمشروع وقد يكون ذلك الحجم

الاقتصادى يتطلب دراسة العلاقة بين الحجم وبين العوامل المذكورة من ناحية مع تحليل العلاقات المتبادلة بين هذه العوامل وبعضها البعض من ناحية اخرى وتأثير ذلك على الحجم المقترح ٠

(أ) العلاقة بين السوق وحجم المشروع:

يشكل حجم الطلب الكلى الذى يسعى المشروع لمواجهته المؤشر الاول لحجم الانتاج المطلوب تحقيقه وقد يكون الطلب من الكبر بحيث يمكن للمشروع ان يحدد الحجم الذى يتلائم مع العوامل الاخرى بصفة عامة واهداف المشروع بصفة خاصة وقد يكون ذلك الطلب من الصغر بحيث يجعل من غير الممكن استخدام اساليب الانتاج بعينها او يؤدى الى استحالة الوصول الى الحد الادنى للانتاج الاقتصادى باى من الاساليب المتاحة ٠ وقد يقع الطلب بين هذا وذاك وهنا تلعب الاهمية النسبية للعوامل الاخرى الدور الرئيسى فى تحديد الحجم الاقتصادى للمشروع٠

الذى تحقق عنده اقل تكلفة متوسطة للوحدة المنتجة او الحجم الذى تتحقق عنده اعلى نسبة مبيعات ممكنة ٠٠٠٠الخ ٠ وتعتبر الحجم الاقتصادى هنا يستخدم بدلا من المصطلح الاكثر شيوعا وهو "الحجم الامثل" حيث يتضمن ذلك المصطلح ان هناك حجما "اوحد" يتحقق عنده صالح المشروع وهذا يفترض بالتالى ان للمشروع هدفا واحدا يسعى لتحقيقه مثل تحقيق اقصى ربح وقد اوضحت الدراسات التطبيقية وكذلك نمو المشروعات العامة ان هذا الافتراض الذى ساد النظرية الاقتصادية للمنشأة لفترة طويلة لم يعد يشكل الهدف الوحيد للمشروع بل قد يتراجع احيانا لتحل محله اهداف اخرى مثل اقصى مبيعات ممكنة او اعلى معدل نمو للمشروع وربما مجرد ضمان استمرار المشروع او تخفيض النفقة الكلية لاقى درجة او توفير سلع او خدمات ضرورية او تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية او غير ذلك ٠ بيد ان الحجم الاقتصادى "الامثل" للمشروع سيختلف طبقا للهدف او الاهداف التى يسعى المشروع لتحقيقها ٠

لمزيد من التفصيل فى نظرية المنشأة انظر الى

- Archibald, G., C., (ed), the theory of the Firm , Middlesex , Penguin Books, 1971
- Clarkson , G.P.E., (ed)., Managerial Economics ;Middlesex ,penguin

والعلاقة بين حجم المشروع والمتغيرات المختلفة انظر:

U.N. Mannual of on Economic Project... Op cit,

وكذلك انظر: الجهاز المركزى للمحاسبات ٠الادارة المركزية للبحوث والعمليات" تخطيط

ومع افتراض ثبات العوامل الاخرى فان التوزيع الجغرافى للسوق يمكن ان يلعب دورا هاما فى التاثير على اختيار الحجم المقترح • فلو افترضنا ان السوق المستهدف لايتركز فى منطقة جغرافية محددة بل يتكون من منطقة رئيسية ومناطق اخرى ثانوية فانه يمكن اما اقامة مشروع فى المنطقة الرئيسية ذو حجم كاف لتغطية الطلب الكلى فى السوق كله مع نقل منتجاته الى المناطق الفرعية الاخرى او اقامة مشروع بحجم انتاج للمنطقة الرئيسية مع عدد من المشروعات الصغيرة فى المناطق الفرعية لسد احتياجات تلك المناطق • واذا افترضنا ان السوق يتوزع بالتساوى بين عدد من المناطق الجغرافية فانه يمكن اما اقامة مشروع واحد فى احدى هذه المناطق بحجم انتاج يكفى لمواجهة الطلب الكلى واما اقامة عدد من المشروعات المتماثلة الحجم فى تلك المناطق بحيث يغطى كل واحد منها الطلب فى منطقة بعينها • ولاشك ان اختيار احد تلك البدائل سيرتبط الى حد كبير بتوافر الموقع الملائم — او الموقع الملائمة ومدى قابلية راس المال (او اسلوب الانتاج بعبارة اخرى) كالانقسام وبالوفورات التى يمكن ان تتحقق نتيجة لكبر الحجـــــم •

ولاشك انه من الضرورى ان نأخذ فى الاعتبار عند تحديد حجم المشروع التطورات المنتظرة فى الطلب على منتجاته فى المستقبل فاذا كانت هناك احتمالات قوية لزيادة ذلك الطلب فانه قد يكون من الافضل اختيار حجم للمشروع يتلائم مع تلك الزيادة المتوقعة على الرغم من ان المشروع فى بداية حياته لن يستغل طاقته الانتاجية بالكامل حيث تزيد على الطلب الجارى مما قد يعنى زيادة فى نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة فى الفترة الاولى الا ان الوفر الذى سيحقق بعد ذلك غالبا مايكون مبررا كافيا لتحمل اعباء تلك الزيادة فى الفترة الاولى • ويبدو اهمية هذا العنصر بصفة خاصة فى حالة أساليب الانتاج التى لاتقبل الانقسام وتتطلب حدا ادنى من الطلب يزيد عن الحجم الجارى للطلب فى السوق • التى قد يتم استبعادها على هذا الاساس•

المشروعات الصناعية دائرة على عملية التضخـــــم " سنة ١٩٧٢ •

على الرغم من انها قد تكون اكثر ملائمة من غيرها عند تشغيلها بالطاقة الدنيا اذا كان من المقدر الوصول لها فى فترة زمنية معقولة. وبطبيعة الحال فان الامر قد يختلف فى حالة اساليب الانتاج التى يمكن ان تنقسم الى وحدات صغيرة ويمكن معها زيادة الطاقة الانتاجية للمشروع بمجرد اضافة وحدة جديدة دون تحمل اعباء كبيرة فى تعديل خطوط الانتاج او غير ذلك ففى هذه الحالة قد يكون من الافضل اختيار الحجم الذى يتلائم مع الطلب الحالى والاضافة التدريجية لطاقة المشروع مع تزايد الطلب.

(ب) العلاقة بين التمويل واسلوب الانتاج وحجم المشروع:

لاشك ان توافر التمويل بصورة المختلفة . يعتبر عاملا محددا ليس فقط لحجم المشروع بل لقيامة اصلا. وترتب الاحجام المختلفة للمشروع اعباء تمويلية متفاوتة ولذا فان حجم التمويل المتاح وتكلفته قد تكون العامل الحاسم فى الاختيار بين الاحجام المختلفة . ويرتبط حجم التمويل المطلوب للمشروع الى حد كبير باسلوب الانتاج المستخدم. فاساليب الانتاج تحدد الى حد بعيد ليس فقط الانفاق الاستثمارى المطلوب للالات . المعدات كما يتبادر للذهن لاول وهلة وانما تحدد الانفاق المطلوب للارض والمنشئات وتكاليف العمالة والتدريب واحتياجات التمويل الاجلى وفى نفس الوقت فان نوع الاسلوب ـ او بعبارة ادق درجة الكثافة الراسمالية للاسلوب تحدد حجم الانفاق المطلوب والحد الادنى الذى يسمح بالانتاج الاقتصادى . فاساليب الانتاج ذات الكثافة الراسمالية العالية غالبا ماتكون غير قابلة للانقسام وتتطلب حدا ادنى للانتاج يزيد كثيرا عن الحد الادنى للاساليب كثيفة العمالة فى نفس النشاط وتبدو اهمية هذا الحجم الادنى بالنظر الى نصيب الوحدة المنتجة من الانفاق الاستثمارى الذى يكون ضخما فى تلك الاساليب . وهكذا فان الاحتياجات التمويلية للحد الادنى للحجم فى مشروع معين من راس المال المتاح والقروض التى يمكن الحصول عليها ومن ثم يتطلب الامر دراسة مصادر جديدة للتمويل والمقارنة بين تكلفة التمويل من تلك المصادر والوفورات التى ستنتج عن زيادة الحجم للوصول الحد الاقتصادى . وقد يفضل المستثمر فى حالة قابلية راس المال للانقسام او امكانية

تنفيذ المشروع على خطوات لاعتماد على اسلوب التمويل الذاتى او المرحلى والبدء بحجم محدد او بمرحلة معينة تستكمل تباعا ٠

(ج) العلاقة بين الموقع وحجم المشروع:

يلعب موقع المشروع دورا فى اختيار الحجم الاقتصادى للمشروع حيث تقوم المقارنة بين مزايا اعباء الاحجام المختلفة للمشروع والمزايا او الاعباء التى ترتب على وجود المشروع فى موقع معين ٠ فلو افترضنا ان اسلوب الانتاج الذى وقع الاختيار علية يتطلب انشاء مشروع ذا حجم كبير يكفى لاحتياجات السوق الذى يتوزع جغرافيا فى اكثر من منطقة فانه يلزم فى هذه الحالة المقارنة بين مصروفات نقل المنتجات الى مراكز التوزيع المختلفة وبين وفورات التكاليف التى يمكن تحقيقها عن طريق زيادة حجم المشروع وقد نجد ان زيادة التكاليف الناتجة عن مصروفات التوزيع تتجاوز تلك الوفورات وبالتالى يكون من غير المقبول تركيز الانتاج فى منطقة واحدة وربما تطلب الامر البحث عن اساليب بديلة للانتاج ٠

ولاشك ان دراسة العوامل السابقة وتحليل الارتباط المتبادل بينها فى ضوء هدف المشروع ـ او اهدافة ـ يؤدى الى تحديد البدائل المقبولة للحجم وكذا معرفة تأثير العناصر المختلفة عند مختلف الطاقات الانتاجية والتغير الذى يطرأ على التكاليف الكلية للوحدة نتيجة لذلك ٠ ورغم ان هناك اعتقادا عاما بان الحجم الكبير بصفة عامة يحقق مزايا عديدة نتيجة انخفاض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة ومصروفات العملة خاصة الادارية منها ونتيجة الوفورات التى تتحقق لشراء المواد الخام والسلع الوسيطة بكميات كبيرة والتسهيلات التى قد يحصل عليها المشروع نتيجة لحجم تعامله فانة الى انه لاينبغى التسليم بتلك الاثار على علاقتها ـ حيث قد يعمل كبر الحجم غير المدروس اقتصاديا ـ على احداث تأثير عكس على التكاليف وبالتالى يقلل من اربحية المشروع او حتى من قدرتة على توزيع منتجاته ٠

وفى نفس الوقت فانه ينبغى دراسة اهداف المشروع بدقة ومعرفة ماإذا كان الحجم المقترح يحقق هذه الاهداف واذا كان هناك تناقض بينها مثل اقصى معدل نمو مبيعات واقل تكلفة او اقصى ربح فى الوحدة فزيادة حجم المبيعات كهدف قد تغنى الارتفاع بالتكلفة الجدية للوحدات المنتجة وبالتالى عدم تحقيق اقصى ربح فى الوحدة المنتجة وهكذا .

١٠٥ ـ العمالة :

ان التقدير الدقيق لاحتياجات المشروع من الانواع المختلفة من العمالة ودراسة مدى توافر تلك الانواع والتدريب اللازم لاعداد المتوافر منها والتكلفة المطلوبة لذلك تعتبر من العوامل الاساسية عند اعداد ودراسة الجدوى والتى قد يتجاوز البعض عنها على افتراض ان العمالة ستكون متوافرة طالما ان ـ المشروع سيعرض الاجور الملائمة لاجتذاب تلك العمالة وهو افتراض كثيرا مما لاتثبت صحته . ويتم تقدير احتياجات العمالة فى اطار الهيكل التنظيمى والادارى للمشروع* الذى يؤخذ فى الاعتبار عند تحديد هدف المشروع وحجمه واسلوب الانتاج المتبع فيه وطبيعة السوق الذى سيعمل فية المشروع ... الخ .

وكثيرا ماتكون البداية فى دراسة احتياجات العمال هى تحليل احتياجات الانتاج المباشر خاصة فى المشروعات الصناعية او الزراعية ويتاثر حجم العمالة المطلوبة لهذا القسم ونوعيتها باسلوب الانتاج الذى تقدر استخدامة . فاسلوب الانتاج كثيف العمالة يتطلب لحجم معين من الانتاج ـ اعداد من العمال تفوق كثيرا مايتطلبة اسلوب كثيف راس المال لانتاج نفس الحجم من السلعة او الخدمة . كذلك تتفاوت وتتعدد مستويات المهارة المطلوبة ونوعياتها

---

*يحدد الهيكل التنظيمى والادارى للمشروع اقسامة او ادارته الرئيسية ووحداته الفرعية والوظائف المطلوبة لكل وحدة (مواصفات تلك الوظائف واختصاصاتها) وعلاقات تلك الادارات والوحدات والوظائف بعضها ببعض وبناء على تقدير كمية العمل المتوقعة ونوعية الاداء وجدولته يتم تحديد الافراد المطلوبين ومستوى مهارتهم .

تبعا لتغير ذلك الاسلوب ففى مصنع النسيج اليدوى مثلا يكون الاحتياج اساسا الى نساجين على الانوال اليدوية والى عمال مهرة فى اعداد الانوال والى تجارين لصيانة الانواع ولكن فى مصنع نسيج آلى سيكون هناك حاجة لنساجين على الانوال الالية ـ وعملهم يقتصر اساسا على مراقبة اداء الانوال لوظيفتها وليس القيام بعملية النسيج التى يقوم بها النول فى هذه الحالة ـ والى ميكانيكيين للصيانة والى مهندسين متخصصين فى هندسة النسيج وكذا الى عمال فنيين لاعداد الانوال • ويديهى ان المواصفات المطلوبة والوقت اللازم لاعداد وتدريب تلك الخبرات يتفاوت تفاوتا كبيرا بين اسلوبى الانتاج وكذا تتفاوت معدلات الاجور المطلوبة لكل من هذه النوعيات•

ومن ناحية اخرى فان الاهمية النسبية لادارة التسويق على سبيل المثال ـ وحجم ونوعية العمل المطلوب لها سيعتمد الى حد كبير على نوعية السوق وتوزيعها الجغرافى وكذا على السياسات البيعية والتسويقية التى يتقرر الاخذ بها • فاذا ماكان السوق مركزا فى منطقة واحدة وتقرر ان يقتصر تعامل المشروع مع تجار الجملة فقط فان حجم ادارة التسويق ووظائفها سيختلف عما اذا كان السوق موزعا بين عديد من المناطق او ما اذا كان من الافضل للمشروع ان يتولى عملية البيع الى تجار التجزئة مباشرة او عن طريق وكلاء معتمدين لديه وهل سيتبع المشروع مثلا سياسة البيع بالنقد فقط عند تسليم البضاعة او سيقوم بمنح تسهيلات ائتمانية لعملائه وهكذا • واستقرارا من ذلك فان حجم العمل فى ادارة شئون الافراد سيتفاوت بالتالى طبقا لعدد الافراد العاملين فى المشروع ككل ونوعياتهم ونظم تقدير ودفع مرتباتهم واجورهم ـ اى على اساس شهرى او اسبوعى او يومى او على اساس لانتاج ونظام الرقابة والمتابعة التى يتقرر اتباعه •

وبعبارة موجزة يمكننا ان نقول ان طبيعة العمل وحجم فى اى مشروع ترتبط بالوظائف الرئيسية فى هذا المشروع والتى تتحدد بالتالى طبقا لاهداف المشروع واسلوب الانتاج المستخدم فيه والسياسات المختلفة التى يرى ان استخدامها يحقق تلك الاهداف ويتلائم مع اسلوب الانتاج *

وعلى الرغم من ان من الصعب وضع تعريف دقيق متفق علية يصلح اساسا لتقسيم نوعيات العمل المختلفة المطلوبة للمشروعات الاقتصادية الا انه يمكن عموما تقسيم تلك النوعيات الى ثلاث مجموعات رئيسية طبقا لنوعية الوظائف التى تتولاها داخل المشروع. **

(١) الاخصائيـــون :

وهم الذين يتولون تهيئة بيئة العمل فى المشروع ويباشرون وظائف الادارة ورسم سياسات العمل ووضع الخطط التفصيلية لمراحل الانتاج ويباشرون عمليات تقييم السلعة او الخدمة وتحديد مستوى الجودة و مراقبة جميع اوجة نشاط المشروع وهم يشغلون مراكز الادارة المتوسطة والعليا فى المشروع وكذا المراكز الفنية المتخصصة.

وتتطلب تلك الوظائف ان يكون شاغلوها على درجة كبيرة من الثقافة الفنية والعلمية والمام بنواحى العمل المطلوب فى المجال الذى يعمل فية المشروع.

(٢) الفنيـــون والمشـــرفون.:

والفنيون يقومون بصفة اساسية بمساعدة الاخصائيين فى وظائفهم المختلفة خاصة مايتعلق منها بتخطيط العمل او اسس الرقابة علية . بينما يتولى المشرفون قيادة العمال واصدار التعليمات اليهم وفقا للخطط المرسومة ومراقبة اداء العمـــال .

---

* يلعب مدى توافر النوعيات المختلفة من العمالة الماهرة على وجة التحديد دور اساسيا فى اختيار اسلوب الانتاج ـ كما سبق اوضحنا عند مناقشة اختيار اسلوب الانتاج .

** وكذلك جهاز المحاسبات تخطيط المشروعات ـ مرجع سابق ص: ٥٩

(٣) العمـــــال :

وهم يقومون بالانتاج الفعلى كمايتولون اداء الاعمال التى تخدم بطريق غير مباشر استمرار العمل على خطوط الانتاج او العمليات الرئيسية . ويمكن تصنيف العمال الـــى مستويات مختلفة طبقا لدرجة مهارتهم والمدة اللازمة لاكتساب تلك المهارة ونوعية المهمة الملقاة على كل منهم الى عمال مهرة وعمال متوسطى المهارة وعمال غير مهرة .

ولاشك انه يمكن تقسيم الافراد داخل كل واحدة من هذه المستويات الثلاثة الـــى عديد من المستويات الفرعية طبقا لاحتياجات الفعلية للوظائف المطلوب قيام اداؤها وبالتالى يمكن تحديد احتياجات المشروع من الافراد بدرجة من الدقة تضمن عدم استخدام افراد ذوى مؤهلات او خبرة اعلى من المطلوب مما يعنى عدم الاستغلال الكامل لطاقة هؤلاء الافـراد من ناحية وقد يعنى المشروع باعباء اضافية مقابل خبرات لايستفاد منها بالكامل ومن ناحيـة اخرى . وفى نفس الوقت فان ذلك التحديد الدقيق يؤدى الى التعرف على النوعيات مـــن العمالة التى لاتتوافر فى السوق او تتطلب اعدادا خاصا قد يستغرق فترة من الوقت ومن ثم يمكن اعداد البرامج اللازمة لتدريب الاعداد المطلوبة حتى لايواجه المشروع باختناقات فى مراحل تالية نتيجة لافتقارة الى هؤلاء الافراد .

١٠٦ ـ الموقـــــع :

يتطلب اختيار الموقع الملائم لمشروع من المشروعات لدراسة مجموعة من العوامـل او المتغيرات التى ترتبط بصورة مباشرة او غير مباشرة بهذا الاختيار والتى تحدد ـ بعبارة اخرى ـ المزايا النسبية لموقع دون آخر . ويمكن تقسيم هذه العوامل او المتغيرات الى ٣ مجموعات رئيسيـــة :

(١) العوامل المتعلقة بمدى توافر المدخلات اللازمة للمشروع ونفقات

الحصول عليهـــا •

(٢) العوامل المرتبطة بالسوق وتوزيعها الجغرافى وتوافر خدمات النقل •

(٣) المزايا الخارجية التى يمكن ان يحصل عليها المشروع من الموقع او يحققها المشروع للموقـــع •

ومن البديهى ان المقصود بالموقع الملائم هنا هو ذلك الموقع الذى يؤدى اختياره الى تحقيق الهدف او الاهداف الرئيسية للمشروع ــ مثل اقل تكلفة للوحدة المنتجة او اقصى عائد من وجهة نظر المشروع او المجتمع ــ وذلك فى حدود المعرفة الفنية المتاحة • والموقع الملائم بهذا المعنى مفهوم نسبى يتغير بتغير اهداف المشروع او الاهداف او السياسات الاقتصادية العامة او بتغير التكنولوجيا المتاحة والممكن استخدامها • وسنعرض ايجازا فى ضوء ذلـــك المفهوم للارتباط بين الموقع والعوامل الاخرى • او نتيجة لانخفاض مستوى خدمات النقـــل المتاحة مما يؤدى مرة ثانية للارتفاع الكبير فى تكاليف نقلها من المصنع او وحدة الانتاج الـــى المستهلك وفى هذه الحالات فانه من الضرورى المقارنة بين تلك التكاليف وبين تكاليف توطين المشروع قريبا من مصادر المدخلات اللازمة* • ومن البديهى ان التحليل المتقدم ينصرف اساسا الى مشروعات الانتاج حيث ان مشروعات الخدمات ترتبط اساسا بالسوق كما سبق ان ذكرنـــا •

(٣) المزايـــا الخارجيـــة التى يمكـــن ان يحصل عليهـــا المشـــروع مـــن الموقـــع او يحققها المشروع للموقـــع:

تشمل تلك المزايا ما قد يكون ممنوحا لموقع معين نتيجة السياسة الاقتصادية او

---

* لاشك ان عرض المشكلة هنا يتضمن تبسيطا لمشكلة اختيار الموقع ، فى بعض الحالات ففى صناعة مثل صناعة الحديد والصلب قد يجد البعض انه من الاوفى توطين المصنع بجوار الحديد الخام نظرا لارتفاع نسبة الوزن الكلى لتلك المادة الخام بالنسبة للمنتجات التامة وبالتالى ارتفاع تكلفة نقلها بالنسبة لتكاليف نقل تلك المنتجات • الا ان للموقع المختار قد لاتتوفر به مدخلات اخرى قد تكون متوفرة قريبا من الاسواق الرئيسية ــ مثل فحم الكوك اللازم للمصنع والذى قد تكون تكلفة نقلة الى الموقع مضافة الى تكلفة نقل المنتجات للسوق اكبر من تكلفة نقل الخام الى موقع قريب من السوق وفى نفس الوقت قد يكون هناك مزايا اخرى لتوطين المشروع فى موقع اخر ــ كعوامل تلوث البيئة ــ او تنمية الصناعات الاخرى والتى يتحتم اخذها كذلك فى الاعتبار •

او الادارية من مزايا مثل تلك المزايد التى تمنح للمناطق الحرة العامة من اعفاءات خدمية وجمركية وتسهيلات فى الاستيراد والتصدير مما قد يلائمة بصفة خاصة المشروعات التى تهدف اساسا الى تصدير منتجاتها او التى تعتمد بصفة رئيسية على واردات من الخارج كما حدث لها * - كما قد تشمل تلك المزايد ماقد يحصل علية المشروع من وفورات نتيجية للتوطن تقريبا من مشروعات اخرى توفر له خدمات معينة او يتمكن من الاستفادة من الخدمات الجماعية التى توفر لهذه المشروعات بتكلفة اقل كما هى الحالة فى المناطق الصناعية التى تنشئها الدولة. ومن ناحية اخرى قد يؤدى توطين المشروع فى موقع معين الى تحقيق فوائد اقتصادية او اجتماعية عامة تفوق فى مجموعها التكاليف التى قد تنشأ عن اختيار ذلك الموقع مثل القضاء على البطالة فى ذلك الموقع او زيادة الدخول لابناء المنطقة او تعمير المنطقة والعمل كعنصر جذب لأوجة النشاط الاخرى. والجدير بالذكر ان الوزن النسبى لهذه العوامل يكون اكبر فى حالة المشروعات المملوكة للدولة او قد تعمل الدولة رغبة منها فى تشجيع مشروعات القطاع الخاص على التوطن فى تلك المواقع الى منحها حوافز او تسهيلات معينة تغطى ماقد تلك المشروعات من تكلفة اضافية مثل منحها اعفاءات ضريبية او قروض بفوائد رمزية ... الخ.

وختاما فان تلك العوامل قد تشمل توافر خدمات الاسكان والتعليم او الخدمات الصحية فى موقع دون آخر مما يعنى توفير ماقد ينفقة المشروع على اسكان العمال او توفير تلك الخدمات لهم.

ومما سبق يمكن القول بانه لاتوجد قاعدة عامة جاهزة للتطبيق يمكن بواسطتها تحديد الموقع الملائم للمشروع وانما يتعين دراسة العوامل المختلفة التى ترتبط بذلك الاختيار وتقدير اهميتها النسبية فى كل حالة على حدة آخذين فى الاعتبار ان تلك الاهمية تختلف تبعا لنوع النشاط والمنتج واسلوب الانتاج والسوق وتتطور تبعا لتطور تلك العوامل ومن ثم فان الموقع الذى قد يكون ملائما تماما لمشروع معين فى الستينات قد لايكون ملائما لمشروع آخر يستهدف انتاج نفس السلعة فى السبعينات نظرا لتطور الفن الانتاجى او لوسائل النقل او غيرها.

١٠٧ ـ الاطـــار القانـــونـــى :

يرتبط اختيار الشكل القانونى للمشروع الى حد كبير بحجم ملكية راس المال المطلوب للمشروع من ناحية وبطبيعة النظام الاقتصادى والسياسى الذى سيمارس فية المشروع نشاطة من ناحية اخرى وبطبيعة اهداف المشروع من ناحية ثالثة .

ويمكن تقسيم المشروعات من حيث ملكية راسمالها * الى مشروعات عامة وخاصة ومختلطة كما يمكن تقسيم المشروعات الخاصة الى مشروعات فردية اوشركات بانواعها مثل شركات الاشخاص وشركات الاموال ... الخ وتتفاوت الخصائص بين هذه الاشكال المختلفة بحيث تقدم لكل مشروع حسب طبيعة واهداف الاطار القانونى الملائم لتحقيق تلك الاهداف .

ويقصد بالمشروع العام المشروع الذى تملكة وتديرة الدولة مباشرة او عن طريق احدى الهيئات العامة (وغالبا مايهدف هذا المشروع لتحقيق اهداف هامة الا انه ذلك لايمنع ان يكون الربح هدف هذا النوع من المشروعات) وقد تتخذ المشروعات العامة عدة من الصور مثل :

(١) المشروعات العامة المباشرة وهى المشروعات التى تملكها السلطة العامة وحدها كما تنفرد بإدراتها وتتحمل تبعا لذلك مخاطرها ولايتمتع المشروع فى هذه الحالة بوجود قانونى مستقل عن الدولة وتندمج نفقاته وايراداته فى ميزانية الدولة بصورة او اخرى .

---

* قد يتوقف الاختيار فى هذه الحالة على السوق الرئيسى للمشروع وعما اذا كان السوق الخارجى ام السوق الداخلى والفرق بين الجمارك على المدخلات اللازمة للصناعة والمنتجات التامة للصنع . انظر لمزايا المناطق الحرة فى نظامها القانون ٤٣ لسنة ٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الخاص باستثمار المال العربى الاجنبى والمناطق الحرة وذلك فى المواد ٣٠ـ٥٧

*لمزيد من التفصيل انظر :
د / احمد رشاد موسى دروس فى اقتصاديات المشروع الصناعى ـ الجزء الاول ـ القاهرة ـ دار النهضة العربية ١٩٧٠ ص ٢٢ـ٣٩ .

(٢) المشروعات العامه المستقلة ويقصد بها المشروعات التى تملكها الدولة ولكنها تتمتع بوجو قانونى مستقل بالتالى بالاستقلال الادارى والمالى عن الدولة .

(٣) المشروعات المختلطه وهى التى يشارك فيها الافراد السلطه العامه ومن امثلتهـا الامتياز وهو ماتعهد الدولة بموجبه الى فرد او شركة باستغلال مرفق عام ذى صبغه اقتصاديه لفترة معينة يقوم خلالها بادارة المرفق تحت اشراف الدولة وقد يتحمـل الملتزم مخاطر المرفق بمفرده وقد تشاركه الدولة فيها كما قد تشاركه فى الربح أو تضمن له حدا ادنى من الربح ومن امثلة الامتيازات التى تمنح لشركات البحث عن البترول والامتياز الذى كان ممنوحا لشركة قناة السويس قبل تأميمها .

وقد تأخذ المشروعات المختلطه شكل مشروعات لمتأخره وهى مشروعات مملوكه للـدولة لكنها تعهد بادارته الى شخص مقابل اجر وجزء من الارباح فى حين تتحمل الدولـة وحدها مخاطر المشروع او شركات الاقتصاد المختلط وهى التى تأخذ شكل شركـة مساهمة يشترك فى رأسمالها اشخاص القطاع الخاص الطبيعية او المعنوية ولهذا يكون الحق فى المساهمه فى ادارتها كما يشتركون فى تحمل مخاطرها .

أما بالنسبه للمشروعات الخاصه فيقصد بها المشروعات المملوكه ملكية خاصه لفرد او اكثر وعادة مايهدف هذا النوع من المشروعات الى تحقيق المصلحة الذاتيه لاصحابه والتى يعبر عنها فى شكل تحقيق ارباح وتنقسم المشروعات الخاصة من حيث الشكل القانونى لملكية رأس المـال الـى :-

(١) المشروع الفردى :

وهو مايمتلكه فرد واحد غالبا ماتقوم بادارته ويمارس كل أو جانب من عمليـة انتاج السلعه أو تقديم الخدمه التى يتخصص فيها . وفى كثير من الاحيان يكون هذا الشكل أكثر ملائمة لانواع النشاط التى لاتتطلب رؤوس اموال كبيرة أو التى تهدف لخدمة اسواق محدودة للغايـة .

(٢) الشـــركـــات :

وتكون ملكية رأس المال فى هذه الحالة موزعة بين عدد من الاشخاص ولاتنحصر فى فرد واحد وهى قد تكون :

(أ) شركة اشخـــاص :

مثل شركات التضامن وهى الشركات التى لايقتصر مسئوليـــة الشركات فيها على حصصهم فى الشركة بل تمتد لتشمل كل اموالهم على الرغم مـــن تمتع الشركة بشخصية معنوية مستقلة عن الشركاء . وشركات التوصيه البسيطه وهى الـتى تضم شركاء متضامنين مسئولية عن التزامات الشركة فى كل اموالهم كما تضم شركاء موصين تحدد مسئوليتهم بمقدار مساهمتهم فى الشركة . وشركة المحاصة وهى التى تقوم بين عدد محدود من الافراد وان كانت لاتتمتع بشخصية معنوية مستقلة .

(ب) شركة اموال :

وهى التى تتلائم اساسا مع المشروعات التى تحتاج الى تمويل ضخم يعجز فرد او افراد معدودين عن تقديمة ـ كما فى حالة شركات لاشخاص وهى تهدف للحصول على هذا التمويل المطلوب بغض النظر عن شخصية مقدمية واهم اشكال تلك الشركات المساهمة وقد يشترك فى رأس مالها القطاع العام مع القطاع الخاص وهذا هو الشكل الغالب للشركات التى تنشأ بين القطاع العام والمستثمرين من القطاع الخاص والمصرى او العربى او الاجنبى طبقا لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى مصر وهى تعتبر شركات خاصة على الرغم من مساهمة راس المال العام فيها .

(جـ) وهناك من الشركات التى تمزج بين خصائص شركات الاشخاص والاموال مثل شركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

ولعلة من الواضح بعد هذا العرض الموجز للاشكال القانونية المختلفة التى يمكن ان تاخذ ها المشروعات ان مجال الاختيار هنا مرتبط كما اوضحنا فى البداية بالاطـــار

الاقتصادى والسياسى العام من ناحية - والحدود التى يسمح فيها باقامة الانواع المختلفة من المشروعات فى مجالات النشاط المختلفة كما يرتبط الى حد كبير فى حدود ذلك الاطار العام بحجم التمويل المطلوب وطبيعة نشاط المشروع.

١٠٨ - المشاركة والخبرة الاجنبية حـــذار؟ :

يحتل موضوع المشاركة مع راس المال الاجنبى او الخبرة الاجنبية - جانبا كبيرا من المناقشات التى تدور الان خاصة عندما يتعلق الامر بمشروعات قانون ٤٣ الخاص باستثمار راس المال العربى والاجنبى فى مصر وعلى مستوى العالم العربى يثور النقاش ايضا حـــد استغلال الفوائض البترولية فى شكل مشروعات مشتركة تجمع بين استخدام الموارد المحلية فى بعض البلدان غير ذات الفائض بتعاون بين راس المال العربى والخبرة الاجنبية. وفى بعض الاحيان يتم تصوير الامر كما لو كانت الخبرات الاجنبية او التكنولوجيا الحديثة كما يطلق التعبير احيانا تمثل حيزا محضا. والواقع ان للمشاركة مع رأس المال الاجنبى او مع الخبرة الاجنبية او كلاهما له مزاياه ومساوئه التى يجب دراستها حالة بحالة كجزء من اعداد الدراسة الاقتصادية للمشروع والموازنة بين تلك المزايا والتكاليف وصولا لاتخاذ قرار على اسس موضوعية.

ودراسة اشتراك راس المال غير المحلى مع راس المال المحلى قد تكون ايسر فى تحديد مزاياها وتبعاتها - وان لم يكن قياس تلك الاثار بنفس السهولة - عن تتبع اثار المشاركة بالخبرة فى بعض الاحيان. فاشتراك راس المال غير المحلى يعنى ان جانبا من ارباح المشروع سيتم تحويلة للخارج لاصحاب راس المال كما يعنى ان ادارة المشروع يجب ان تراعى ليس فقـــط العوامل المحلية فى اتخاذ قراراتها بل وكذلك مصالح المستثمر الاجنبى ولاشك ان الموازنة بين تلك المصالح وبين متطلبات الاقتصاد القومى - التى يجب ان تكون لها الاولوية - تتطلب فى كثير من الاحيان تدخل الدولة فى شكل تنظيم للقطاعات التى يجوز المشاركة فيها وقواعد تحويل الارباح بحيث لايتحول الامر الى استنزاف للاقتصاد القومى وكذا النسب المشاركة التى قد يسمح بها راس المال الاجنبى والمحلى فى القطاعات المختلفة ضمانا لعدم سيطرة راس المال الاجنبى على القطاعات الحيوية للاقتصاد. وعلى الجانب الاخر فان راس المال

القادم قد يساهم فى سد القصور الموجود فى المدخرات المحلية اللازمة للمشروع او المشروعات المطلوبة كما قد يكون بعملية حرة يمكن بها شراء متطلبات المشروع من الاسواق العالميه .

ولعل الشكل الاكثر اهمية من صور المشاركة هو الاشتراك مع الخبرة الاجنبية - خاصة مع الشركات متعددة الجنسية Transnational Corporation فى المشروعات المحلية . وقد تأخذ تلك المشاركة شكل عقد الادارة مع الشركات العالميـة ويشيع هذا النوع فى شركات الفنادق مثلا حيث تقوم الشركة العالمية بادارة الفندق والاشراف عليها الى جانب السماح للفندق باستخدام الاسم العالمى لتلك الشركة مما يحقق للمشروع مزايا الاستفادة من الشهرة التى تكون للشركة ومن استقطاب زبائنها المعتادين علـى مستوى معين من الخدمة الى جانب تدريب العاملين فى الفندق على اساليب الادارة والخدمة المتبعة . وفى مقابل ذلك تحصل الشركة الاجنبية على جانب من ارباح تشغيل الفندق الاجمالية قد يصل الى ٢٠ او ٢٥٪ او على مبلغ ثابتا مقابل تلك الادارة . طبقا لشروط العقد بيـن الطرفين وقد تساهم الشركة بجانب من راس المال وتحصل بالتالى على نصيب من الارباح المتبقية بعد اخذ نصيبها المبدئى من ارباح التشغيل . Gross Operating Profits وهنا يجب اجراء المقارنة بين ماسيحصل علية المشروع المحلى من مزايا مقابل الاعباء التى ذكرناها وتحديد ماذا كانت المشاركة قرارا اقتصاديا سليما من عدمة .

ومن ناحية اخرى فان الامر يصبح اكثر دقة وتعقيدا حين يتعلق بالمشاركة فى تصنيع منتج معين بين واحدة من الشركات العالمية وشركة محلية او اكثر وهنا يصبح من الضرورى تقييم مدى الحاجة الحقيقية الى تلك المشاركة وذلك بمراجعة مدخلات المشووع ومعرفة مايمكن الحصول عليه منها محليا ومالابد من استيراده وقد يكون ذلك متعلقا بالتمويل او بالتكنولوجيا المطلوبة سواء للانتاج او للادارة وسرعة تطور اساليب الانتاج والمنتجات فى فرع النشاط المعنى والقدرة على النفاذ فى الاسواق العالمية والعمالة الفنية وتدريبها . ويتم تقييم كل هذه العوامل لمعرفة مدى الحاجة الى المشاركة الاجنبية وتحديد التكلفة التى تكون مقبولة فى ضوء تلك الحاجة .

وعلى ضوء ذلك يتم تحديد ماإذا كان من المرغوب فيه الحصول على تلك المدخلات من مصدر واحد بحيث يقوم شريك اجنبى معين لمهام المطلوبة فى الادارة والانتاج والتسويق ام انه من الافضل البحث عن عدد من الشركاء يقل من الافضل اقتصاديا استيراد خط الانتاج والادارة بالكامل ام الافضل تقسيم العملية اجراء نوع من التكامل مع المدخلات المحلية مهما كانت قليلة • الخطوة التالية ولاشك تكون فى دراسة صور المساركة والتى قد تأخذ شكل فرع للشركة الاجنبية الام او مشروع مشترك Joint Venture اوتقد خدمة وادارة اوترخيصا بالانتاج • ويتم دراسة افضلية تلك الصور بالرجوع الى العائد المحقق للاقتصاد القومى • للمشروع المحلى فى كل منها و مقارنتة بالعائد المحقق للشركة الاجنبية فى كل حالـــة •

ويتمثل العائد المباشر الذى سيحصل علية الشريك الاجنبى طبقا لشكل المشاركة فى صورة ارباح من المشروع المشترك والاتادة التى يحصل عليها مقابل الترخيص باستعمال اسم الشهرة او اسلوب الانتاج ومقابل الادارة والخبرة الفنية كمايتمثل فى ارباحة التى يحققها نتيجة تصدير الماكينات او غيرها من المدخلات الى لبلد المضيف بمايتجة تواجدة من اقتطاع الجزء من السوق المحلى والحصول فى نفس الوقت على منتجات المشروع المحلى باثمان خاصة وذلك على وجة الخصوص فى حالة الشركات متعـدة الجنسية التى توزع انتاجها بين عديد من الدول بينما يتم تجميعة بلاد اخرى •

ومن ناحية اخرى يتمثل العائد الذى يحصل علية المشروع المحلى او البلد المضيف فى نصيبة من ارباح المشروع المشترك وفى الضرائب والاتاوات والوفر المحقق من العملات الصعبة نتيجة للصادرات او لانتاج بدائل الواردات وفى فرص العمالة بالتدريب ونقل التكنولوجيا وتعتبر منافع الشريك الاجنبى التى سبق ذكرها على الاعباء التى يتحمل المشروع والاقتصاد القومى مقابل تلك المزايا • ويلاحظ ان الاعباء غير المباشرة قد تكون اكبر بكثير من الاعباء المباشرة وتتمثل تلك الاعباء فى الاثر الذى يحدثة المشروع على الاقتصاد القومى وعلى الصناعات الاخرى المنافسة التى قد لاتقوى على مواجهة الاساليب الدعائية التى يحملها حق المشروع الاجنبى كماقد يؤثر على انماط الاستهلاك المحلى وعلى نمو التكنولوجيا المحلية عن طريق

احلالها بتكنولوجيا مستوردة ليسهل استيعابها . وللدخول بالتالى فى مرحلة من مراحل التبعية التكنولوجية ولذا يكون من الضرورى دراسةتلك الاعباء وليس فقط الاعباءالمباشرة . وفى المقابل فانه يجب اخذ فى الاثار الايجابية غير المباشرة فى الحسبان عند اجراء عملية تقييم العائد والتكلفة لمشاركة . وسنناقش بشىء من التفصيل فى الجزء التالى . جانبا من الاثار التى تترتب على استيراد التكنولوجيا باعتبارها واحدة من اهم المزايا التى يقول بها الداعون الى المشاركة الاجنبية استجلابا لخبرتها وتحقيقا للتطور التكنولوجى المحلى ونرى كمثال ظاهر الشروط التى يمكن عن طريقها الاستفادة من تلك التكنولوجيا .

١٠٦- علاقة الاختيار بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى :

استعرضنا فيما سبق عددا من الاختيارات الاساسية التى يواجهها المستثمر او دارس المشروع عند اعداد دراسةالجدوى ويتعين علىاتخاذ قرار بشأنها ورأينا كيف ان القرار المتخذ فى كل منها يتاثر بالاطار العام للنظام الاقتصادى فى المجتمع وبمستوى النشاط الاقتصادى عامة . وكما يتاثر المشروع بذلك المناخ العام فانه يؤثر فية ايجابا وسلبا وبقدر يتفاوت حسب الاهمية النسبية للمشروع ومدى ارتباطة او عدم ارتباطة بالانشطة الاخرى فى نفس القطاع وبالقطاعات الاخرى فى المجتمع . ورأينا على سبيل المثال كيف يؤثر اختيار اسلوب الانتاج على فرص العمل التى يتيحهاالمشروع كما ونوعاوكيف ان اختيار المنتج واسلوب الانتاج معايؤثران على نمط الاستهلاك على الاختيارات التالية فى المجتمع . وعموما فان اثار الاختيار تمتد لتشمل ثمن الدخل القومى ككل حيث ان اى مشروع سيترتب علية توليد دخول واستحقاق ضرائب كما ان المشروع قد يؤثر فى هيكل الاسعار والاجور وقد يترتب علية استنزاف للموارد المحلية الطبيعية او اضافات لتكوين الراسمالى . ولاشك ان اثر المشروع غير المباشر على الدخل القومى يعمل من خلال الروابط الامامية والخلفية للمشروع* مع الصناعات او القطاعات . وقد يترتب على انشاء المشروع استنزاف لفرص الاستثمار المتاحة

واساءة لتخصيص الموارد او يترتب علية اثار مباشرة وغير مباشرة على ميزان المدفوعات وقد يساهم المشروع فى اثراء التقدم التكنولوجى المحلى او قد يؤدى لتعويق ذلك التقدم ويرتب نوعا من التبعية التكنولوجية للخارج **. ولاشك ان المقام يضيق هنا عن ـ استعراض كافة تلك العوامل ومن ثم سنتناول بعضا منها على سبيل المثال لتوضيح كيفية التفاعل بين المتغيرات وبعضها البعض وستشمل تلك العوامل عرض العلاقة بين استيراد التكنولوجيا وبناء التكنولوجيا المحلية واثر المشروع على ميزان المدفوعات.

---

* يقصد بتلك الروابط العلاقات التى تنشأ من المشروع وموردى مدخلاته المختلفة وكذا بينة وبين مستخدمى انتاجية والمشروعات التى تنتج سلعا للاستهلاك النهائى مثلا قد ينشأ عنها روابط خلفية كبيرة فبالداخل اذا كانت تعتمد على مدخلات محلية فى حين ان صناعات اساسية مثل الحديد والصلب ينشأ عنها روابط امامية حيث تقدم مدخلا لعديد من الصناعات الاخرى.

** لعل هذا يمثل نوعا من الايضاح المطلوب لذين يرون انه من غير المطلوب دراسة الاثار الاقتصادية للمشروعات الخاصة وتقيمها من وجهة النظر القومية على اعتبار ان الذى يتحمل المخاطرة هنا هو راس المال الخاص ويغيب عنهم ان راس المال انما هو عنصر واحد فقط من عناصر الانتاج وان المشروع يستخدم موارد المجتمع من عمالة وارض ويقتطع جزء من السوق ـ وبالتالى فهو يؤثر فى كفاءة تخصيص للموارد الانتاجية فى المجتمع وفى توزيع الدخل عامة.

٩١-١ استيراد التكنولوجيا وبناء التكنولوجيا المحلية :

عند مناقشة موضع الاختيار التكنولوجى فى اعداد دراسات الجدوى - خاصة بالنسبة لمشروعات الانتاج السلعى الصناعى او الزراعى كثيرا مايواجة معد الدراسة بارى يصور استيراد التكنولوجيا - وبعبارة ادق استيراد احد الالات والمعدات - بانه احد الامثلة لاى مشروع من المشروعات وكذا للمجتمع ككل من حيث ان وسيلة لاحداث التطور التكنولوجى المنشود . والواقع ان استخدام التكنولوجيا المستوردة سواء كان ذلك فى صورة منتجات مستحدثة او فى شكل خبرة معينة تسهم فى حل مشكلة محددة لن يؤدى فى حد ذاته - الى احداث الطفرة التكنولوجية او حتى توفير المناخ الملائم لاحداث تطور تكنولوجى ديناميكى . ويغيب عن ذهن اصحاب هذا الراى ان التطور التكنولوجى جزء لايتجزأ من عملية التطور الاقتصادى والعلمى فى المجتمع والتكنولوجيا ليست محايدة بمعنى انها تعكس الى جانب تطور العلمى فى بلادها الاصلية ظروف هذه البلاد الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الدخل فيها ومستواه بل وتعكس احيانا طبيعة القيم السائدة فى تلك البلاد واستخدام تكنولوجيا معينة على علاقتها فى مشروع معين قد يؤدى اذا لم تتخذ الخطوات الملائمة الى تخطى البنيان العلمى المصرى والى تجاوز طاقات العامل المصرى على الاستيعاب والتطوير والابداع ويدلا من ان تتكامل تلك التكنولوجيا بطريقة عضوية مع بنية الاقتصاد المصرى وقدراته الفنية تتبلور فى شكل واحات متقدمة وسط الواقع المتخلف ويجب ان يكون معيار الاختيار هو مدى مساهمة التكنولوجيا المستوردة فى حدود الظروف والامكانيات فى ارساء دعائم التكنولوجيا المصرية . وبهذا يمكن نتحول تدريجيا من مستوردى الات ومنتجات ومواد خام يتزايد اعتمادنا على الخارج عاما بعد عام كلما ازددنا لها وراء نقل آخر انماط الاستهلاك السائدة فى الغرب والشرق - الى ان نصبح صناع تطور حقيقى ينبع من الواقع المصرى ويحقق الاستغلال الرشيد لموارده المتاحة - من الثروة البشرية والطاقة الشمسية وغيرها - ويتيح للاسواق المنتجات التى تتلائم مع مستوى الدخل المصرى فى مجموعة مع الاحتياجات الحقيقية لغالبية المنتجين والمستهلكين وفى نفس الوقت قادرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية اعتمادا على تميزها لاعلى انها نمط متكرر لانتاج غربى او شرقى .

ولاشك ان دراسة التقدم العالمى والاخذ منه - باقل تكلفة اقتصادية واجتماعية - وتصريف للواقع المصرى هو جزء لايتجزأ من عملية البناء التكنولوجى المصرية وان كان لايمثل بديلا عنها بحال من الاحوال . وعلى النقيض من ذلك فان الاعتماد المتزايد على استيراد التكنولوجيا بالجملة - علاوة على ماقد ينتج عنه من تجاوز لقدرات الاقتصاد على تمثلها - لايعتبر ارخص من المدى الطويل من انتقاء اساليب محددة ينتجت بذاتها من بين المناخ عالميا والتطوير المحلى لاساليب ومنتجات اخرى . فمثل هذا الاعتماد على الخارج يحمل المشروع وبالتالى ميزان المدفوعات تكاليف متزايدة لاستيراد قطع لغيار والمواد الخام وملاحقة التطورات التى تتلاحق فى المجتمع المنتج للتكنولوجيا من اجل ارضاء المستهلك فيه . ومن ناحية اخرى فان التركيز على اساليب الانتاج التى يمكن فى مدى زمنى معقول ان تنتج كل مستلزماتها محليا يعنى افضل استغلال ممكن للموارد المخصصة للمشروع سواء من وجهة نظر المشروع او من وجهة نظر الاقتصاد القومى فمن المحقق ان العلاقة بين صانع الاله ومستخدمها كانت ولاتزال من اهم طرق التقدم التكنولوجى وتحقيق وفر حقيقى فى تكاليف الانتاج .

٩٢-١ اثـــر المشـــروع على ميـــزان المدفوعـــات :

يمكن القول بصفة عامة بان المشروعات بانواعها المختلفة تنتج آثارا عديدة على ميزان المدفوعات بطريقة مباشرة او غير مباشرة اذا كان موجها للتصدير يعنى زيادة متحصلات الدولة من النقد الاجنبى بمايوازى الفرق بين مدخلاته المستوردة من الخارج وقيمة صادراته وفى حالة المشروعات الموجهة لاشباع احتياجات السوق المحلى قد تعنى وفرا فى تكاليف استيراد السلع المثيلة لتلك المنتجة محليا من الخارج مما يخفف العبء على ميزان المدفوعات بمايوازى الفرق بين المستلزمات الاجنبية وثمن الواردات التى تم احلالها فتشمل المدخلات المستوردة الالات وقطع غيارها ومستلزمات الصيانة والمواد الخام واجور الخبراء والارباح المحولة للخارج وتتفاوت اهمية تلك العناصر من مشروع لآخر تبعا لاختلاف التكنولوجيا المستخدمة فى المقام الاول . ولكن ذلك التبسيط لايعنى ان هناك من المشروعات ماقد يزيد العبء على ميزان المدفوعات رغم قيامة بانتاج بدائل للواردات حيث ان المشروع فى بعض هذه الحالات قد

يتطلب - نتيجة اختيار التكنولوجيا غير الملائمة - تحقيق حد ادنى من الانتاج يفوق بكثير ما كان يتم استيراده قبل انشاء المشروع ومن الطبيعى ان يعمل المشروع فى هذه الحالة على التسويق انتاجه فى السوق عن طريق تدعيم نمط الاستهلاك الذى يشجع الطلب على تلك السلعة بما فيها من محتوى اجنبى قد يكون بكثير من تكاليف استيراد السلع الكاملة الصنع طبقا لحجم الطلب المبدئى . كما ان انشاء صناعات للتصدير - وخاصة فى مجال الخدمات فى حالة قصور الانتاج المحلى قد يعنى اختلالا فى هيكل الاسعار وقد يؤدى فى النهاية الى اثر سلبى على ميزان المدفوعات.

والجدير بالذكر انه لاينبغى ان نتوقف عند حد الاثر المباشر للمشروع على ميزان المدفوعات فقد تكون للمشروع اثار غير مباشرة تقوق تلك الاثار المباشرة . فلو افترضنا على سبيل المثال ان مشروعا لانتاج الاثاث المعدنى يقوم باستيراد كمية محدودة من السلع الوسيطة لانتاجة بينما يقوم بشراء المعادن اللازمة له من السوق المحلى فان النظر الى قائمة الواردات للمشروع لايعبر عن اجمالى الاثر على ميزان المدفوعات. اذا كانت المعادن المشتراة من السوق المحلى تتطلب محتوى اجنبيا فى انتاجها وبالتالى فان المصانع المنتجة لتواجة الطلب المتزايد لمصنع الاثاث تقوم بزيادة الانتاج الذى يعنى زيادة الاستيراد وينبغى عند حساب الاثر الاجمالى لمشروع الاثاث على ميزان المدفوعات ان تأخذ فى الاعتبار قيمة المحتوى الاجنبى فى انتاجة ككل سواء قام باستيراده لحسابة مباشرة او تم استيراده بمعرفة مشروعات اخرى لمواجهة طلب ذلك المشروع.

تقديـــــرات الانفـــــاق .... وهيكـــــل التمويـــــل

ان الهدف الاساسى من اعداد دراسة الجدوى كماسبق ان ذكرنا ـ هو تقدير الاربحية الخاصة او الاجتماعية للمشروع طبقا للمعايير التى يحددها المسئول عن قرار الاستثمار وذلك كاساس موضوعى لقبول المشروع او رفضة او اجراء التعديل عليه. ويتم ذلك بترجمة نتائج الدراسات التفصيلية للبدائل المختلفة المطروحة امام المشروع فى شكل قوائم للانفاق والعائد المتوقع وذلك مع اقتراح افضل وسائل تمويل النفقات.

ويعنى ذلك اعداد تقديرات الانفاق الاستثمارى المطلوب وهو يشمل كل مايتم انفاقه لحساب المشروع منذ بادىء تفكرة مرورا بمرحلة دراسة الجدوى واتخاذ القرار ثم تأسيس المشروع وعمليات انشائه وتجارب تشغيله حتى بداية ذلك التشغيل وتقديرات راس المال العامل كما يتطلب الامر تقدير التكاليف الجارية او تكاليف التشغيل الخاصة بالمشروع وهى تشمل الانفاق المقدر على كل المدخلات اللازمة لعملية الانتاج على اساس الحجم المقدر كما تشمل عناصر التكاليف التمويلية الاخرى مثل الضرائب والايجارات وغيرها ويتم حساب تلك التكاليف عن فترة زمنية معينة وهى السنة عادة. ومن ناحية اخرى يتم حساب قائمة الايراد المتوقع سنويا نتيجة لنشاط المشروع فى السوق المحلى او اسواق التصدير. يتخطى حسابات التكاليف والايراد العمر المقدر اسعار بيع الاصول ويراعى عامة ان مثل التكاليف والايرادات مايقدر انه سيتم دفعة او الحصول عليه فعلا خلال السنة موضع التقدير ويتم اعداد تلك التقديرات بالاستعانة بعديد من المصادر منها :

(أ) المعلومات المتوافرة من المشروعات المتشابهة وهى تساعد فى التعرف بدقة على عناصر النفقات المختلفة والتى قد لايمكن التوصل اليها بنفس الدرجة من الواقعية والدقة عن طريق الدراسة الهندسية وحدها. ويجب ان يؤخذ فى الاعتبار عند استخدام هذا المصدر التفاوت بين مستويات الاستعمار خاصة فى حالة النفقات الاستثمارية كمايجب تعديل بيانات تلك المصادر بمايتلائم مع حجم الانتاج المقترح للمشروع الجديد ـ بفرض تماثل اساليب الانتاج اذا كانت تلك المشروعات لاتماثلة فى الحجم.

(ب) فرق الخبراء من المهندسين وغيرهم الذين يتولون عمليات الدراسة الفنية للمشروع

وتقدير احتياجاته من الاراضى والمبانى والالات وغيرها .

(جـ) العطاءات التى يمكن الحصول عليها من الموردين او المقاولين . بالنسبة للتكاليف الاستثمارية ويراعى ان تحدد المواصفات فى تلك العطاءات بدرجة كبيرة من الدقة .

(د) المعلومات المنشورة عن الرسوم و جمارك والضرائب واجور العمال واسعار مستلزمات الانتاج ... الخ .

وعموما فان مراعاة الواقعية ما امكن عند التقدير تعتبر شرطا اساسيا لاعتماد بيانات الانفاق والعائد ومن ثم يجب اخذ كافة التغيرات التى يمكن توقعها مثل تأجير مقاولى التنفيذ مما يترتب علية ارتفاع التكاليف وكذا خطط الانتاج ومراجعة وتغير التكلفة المباشرة نتيجة لتفاوت حجم الانتاج فى السنوات المختلفة وتقلبات الاسعار المحتملة وغير ذلك من العوامل .

ومن الضرورى فى جميع الحالات عند اعداد قوائم التكلفة ان يتم الفصل بين النفقات التى تتم بالعملية المحلية وتلك التى تتم بالعملية الاجنبية كما يجب ان توضح بنود التكلفة المختلفة مثل ثم المدخلات تسليم الميناء او باية الوحدة الانتاجية وتكلفة النقل والجمارك والرسوم .... الخ .

وسنعرض فيما يلى قائمة بأهم عناصر التكاليف الاستثمارية واخرى لاهم عناصر التكاليف الجارية وللايرادات .

٢٠١ ـ اهم عناصر الانفاق الاستثمارى :

ـ مصروفات دراسات وبحوث الجدوى الفنية / اقتصادية / تسويقية / قانونية ... الخ) .

ـ اراضى شاملة نفقات الشراء والاعداد والتمهيد ورسوم التسجيل والمرافق والطرق الخارجية التى ينشئها .

ـ مبانى وانشاءات ومرافق وطرق وتشمل كافة مصروفات مبانى النشاط الانتاجى ومبانى خدمات ومرافق الانتاج والمبانى والمرافق الادارية والمبانى والمرافق السكنية للعاملين والطرق الداخلية والابار والسور والمنشئات الاخرى التى قد يقيمها المشروع وترتبط

بهدف الانتاجى ٠

ـ الات ومعدات وتشمل ثمن الالات ومصروفات تركيبها وتجارب بدء التشغيل سواء فى ذلك الات الانتاج ومعداته ووسائل النقل اللازمة ومعدات المكاتب وادوات الصيانة والنظافة واثاثات المكاتب٠

ـ المصروفات الايرادية المؤجلة ـ خلاف رأسمال الجدوى ـ مثل مصروفات التأسيس والفوائد السابقة على بدء التشغيل ٠٠٠ الخ ٠

ـ رأس المال العامل ـ ويشمل مخزون المدخلات المطلوب سواء من المواد الخام او السلع الوسيطة والمنتجات الجاهزة وكذا النقدية السائلة المطلوبة لمواجهة مصروفات التشغيل والغرض٠

ـ فروق الاسعار المقدرة ٠

٢٠٢ ـ اهم عناصر الانفاق الجارى :

ـ المستلزمات السلعية مثل الخامات الرئيسية والمساعدة والوقود والزيوت والمياة والطاقة وقطع الغيار والمهمات ومواد التعبئة والتغليف والادوات المكتبية ٠

ـ المستلزمات الخدمية مثل مصروفات الصيانة والتشغيل لدى الغير والنشر والنقل وخدمات المصالح الحكومية وعمولات البنوك ومصروفات التأمين (عدا العاملين) ٠

ـ الاجور والمرتبات والتأمينات الاجتماعية وما فى حكمها ٠

ـ المصروفات التمويلية الجارية مثل الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم السلعية التى يتحملها المشروع والرسوم المحلية والسلعية وغيرها ٠

ـ ايجار المبانى والفوائد المستحقة ٠

وتتمثل اهم عناصر الايراد الجارى فى حصيلة مبيعات السوق المحلى وحصيلة الصادرات ولاشك ان هناك العديد من الوسائل لعرض قوائم الانفاق والايرادات والمقارنة بينها الا اننا سنستخدم هنا جداول التدفقات النقدية ٠ التى تعبر عن صورة المشروع الكاملة منذ بداية كفكرة

مرورا بمرحلة الدراسة والانشاء والتشغيل حتى نهاية العمر الانتاجى له وذلك لاعتقادنا أن هذه الوسيلة هى انسب الوسائل لفرض التحليل المالى والاقتصادى للمشروعات . كما يمكن منها اشتقاق القوائم الاخرى التى قد تنشأ حاجة اليها .

وتعتمد هذه الطريقة على تسجيل كافة نفقات المشروع ومتحصلاته الفعلية فى الفتره الزمنية التى يتم فيها الانفاق او يحصل فيها الايراد ومن هنا جاءت تسميتها بجداول التدفقات النقدية اذ أن ما تهتم به هو التدفقات خلال الفترة وليس الالتزام بالمفهوم المحاسبى الذى يتحميل المصروفات او الايرادات للفترة الزمنية المتعلقة بها سواء تم تحصيلها او انفاقها ام اتخذت صورة مستحقات . ويلزم هنا التنبية على معالجة طريقة تسجيل نوعية من المدفوعات فى ظل اسلوب التدفقات النقدية اولهما هو الاهلاك والثانى هو الفوائد فالاهلاك لا يمثل تدفقا نقديا بل يمثل قيمة دفترية هدفها الوصول الى نتائج الاعمال ومعاملته كعنصر من عناصر التكاليف كمعالجة الاحتساب قيمة الضرائب المستحقة على نتائج الاعمال لا يغير من طبيعته كقيمة دفترية ومن هنا تجرى اضافته لصافى الارباح بعد استبعاد الضرائب للوصول الى صافى التدفق النقدى وعلى سبيل المثال لو افترضنا ان نتيجه اعمال مشروع من المشروعات تبلغ قيمة اصوله ٣٠٠٠ جنيه فى سنه عاديه من سنوات التشغيل كانت

ايرادات جارية	٢٠٠٠ جنيه
مصروفات جاريه	١٠٠٠ "
نتائج الاعمال	١٠٠٠ "
اهلاك (١٠٪ من قيمة الاصول	ـــــ
الارباح قبل خصم الضرائب	٧٠٠ "
ضرائب ٤ ٪	٢٨٠ "
صافى الارباح	٤٢٠

صافى التدفقات النقدية = صافى الارباح + الاهلاك

= ٤٢٠ + ٣٠٠ = ٧٢٠ جنيه .

ملخص الخبرة

الاسم	:	الدكتور / حاتم القرنشاوى .
التخصص العام	:	التنمية الاقتصادية .
الدراسات العلمية	:	* دكتوراة الفلسفة فى الاقتصاد ـ جامعة استراثكليد * دبلوم التنمية الاقتصادية ـ جامعة اكسفورد . *دراسات عليا ـ معهد البحوث ولدراسات العربية جامعة القاهرة . * بكالوريوس اقتصاد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
التخصص الدقيق	:	اعداد دراسات الجدوى واختيار لتكنولوجيا الملائمة .
الخبرة العلمية	:	* باحث اقتصادى بجهاز المحاسبات . * مدرس ـ قسم الاقتصاد ـ جامعة الازهر ـ كلية التجارة للبنات . * استاذ مساعد بقسم الادارة ـ بالجامعة الامريكية . * مستشار وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى وهيئة الاستثمار . * عضو اللجنة الاستشارية العليا لتعمير (ممثلا لهيئة الاستثمار) .
العنوان	:	٢١ شارع اسماء يغلول ـ بجوار عمر افندى ـ مدينة نصر ت: ٦٠٤٦١٦